كثّفت إسرائيل والولايات المتحدة، منذ مساء الأحد، رسائل الردع لإيران، والتحذيرات لطهران وحلفائها في المنطقة، من مغبة استهداف دولة الاحتلال، مع تأكيد واشنطن التزامها الدفاع عن إسرائيل التي سرّبت تقديرات لها بأن الضربة الإيرانية حتمية

أميركا تنجز ترتيبات حماية إسرائيل

تعزيز ردع إيران بحاملة طائرات وغواصة وصواريخ موجهة

حيفا ـ **نايف زيداني**

كشف حكام إسرائيل، أمس الإثنين، تصريحاتهم بشأن الضربة الإيرانية المحتملة، ردا على اغتيال رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، إسماعيل هنية، في طهران، نهاية شهر يوليو/تموز الماضي، وأوحوا بمنح الولايات المتحدة المعلومات الاستخبارية التي تؤكد أن إيران تتحضر للرد بنفسها، وبعمل كبير، وليس مع «وكلائها في المنطقة» فقط أو عبرهم، ومن بينهم «حزب الله» اللبناني الذي كان أعلن أيضاً أنه سيردّ على ضربة إسرائيلية استهدفت الضاحية الجنوبية لبيروت، وقتلت مسؤولاً عسكرياً كبيراً في الحزب، هو فؤاد شكر، في 30 يوليو الماضي. من جهتها، حرصت وزارة الدفاع الأميركية (بنتاغون) على تأكيد تسريعها عملية إعادة انتشار عسكري في المنطقة، تشمل إرسال غواصة صواريخ موجهة تعمل بالطاقة النووية، وتسريع وصول حاملة طائرات، في إطار سياسة الردع وإظهار التنسيق مع إسرائيل، في مقابل قلّة التصريحات الإيرانية التي خرجت أمس، والمتعلقة بالرد المحتمل على اغتيال هنية، ما أبقى حبس الأنفاس مهيمناً على المنطقة، وزاد التكهنات لا سيما الإعلامية، بتوقيت الضربة المحتملة ومداها. وكانت تقديرات استخبارية إسرائيلية، نشرها الإعلام الإسرائيلي، أول من أمس، أكدت أن إيران قرّرت مهاجمة إسرائيل مباشرة، ردّاً على اغتيال هنية، وقد تفعل ذلك في الأيام المقبلة. وبحسب موقع «والا»، فإن الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية (أمان) وسلاح الجو، استنفرا، في ظلّ تواتر التحذير، بأن الهجوم الإيراني سيُشنّ خلال الأيام القريبة. وذكر موقع أكسيوس الإخباري، أن أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية تعتقد بأن إيران قرّرت مهاجمة إسرائيل بشكل مباشر قبل موعد اجتماع الوسطاء بشأن وقف إطلاق النار الخميس المقبل. ووفق إذاعة جيش الاحتلال، فقد لفت مسؤولون أمنيون إسرائيليون، إلى أنه «يبدو أنه لم يُتخذ قرار نهائي بعد، وأن القرار النهائي لا يزال في يد المرشد (الإيراني) الأعلى (علي) خامنئي». وسارعت الولايات المتحدة، إلى إرسال إشارات لتأكيد استعدادها «الدفاع عن إسرائيل»، وذلك مع تصريحين لوزير الدفاع لويد أوستن، أول من أمس، وأمس الاثنين، جاء الأول عقب اتصال أجراه معه وزير الأمن الإسرائيلي يوآف غالانت، الذي أبلغه باستعداد إيران لشنّ هجوم كبير، وفق الإعلام الإسرائيلي.

وأعلن أوستن أول من أمس، أنه أمر بإرسال غواصة الصواريخ الموجهة «جورجيا» التي تعمل بالطاقة النووية، إلى منطقة الشرق الأوسط، وتسريع وصول مجموعة حاملة طائرات إلى المنطقة. وذكر بيان البنتاغون أن أوستن وغالانت تحدثا عن «الجهود الرامية إلى ردع العدوان من جانب إيران وحزب الله اللبناني وجماعات أخرى متحالفة مع إيران في جميع أنحاء المنطقة»، وأن الوزير الأميركي «أكد التزام الولايات المتحدة باتخاذ كل خطوة ممكنة للدفاع عن إسرائيل، مشيراً إلى «تعزيز وضع القوة العسكرية الأميركية وقدراتها في جميع أنحاء الشرق الأوسط في ضوء تصاعد التوتر بالمنطقة».

ويتعلق الأمر بالغواصة «يو أس أس جورجيا» المسلحة بصواريخ كروز، والتي وفقاً للبحرية الأميركية، كانت تعمل في البحر الأبيض المتوسط خلال الأيام الأخيرة، بعدما أكملت للتو التدريب بالقرب من إيطاليا، ما يعني أنها موجودة في المنطقة. كما يتعلق الأمر بحاملة الطائرات إبراهام لينكولن، التي أمرها البنتاغون بـ«إسراع التوجه إلى المنطقة»، علماً أن هذه الحاملة الموجودة حالياً في مياه المحيط الهادي، كانت قد تلقت أمراً للتوجه إلى المتوسط للتموضع هناك كبديل عن حاملة الطائرات «تيودور روزفلت» التي من المفترض أن تبدأ رحلة العودة إلى الولايات المتحدة. وكان أوستن أعلن الأسبوع الماضي، أن الحاملة «لينكولن» ستصل إلى منطقة القيادة الوسطى (الشرق الأوسط) في حلول نهاية أغسطس/آب الحالي، وبحسب وكالة أسوشييتد برس أمس، فإنه ليس من المعروف مدى «تسريع» تحركها وفق الأوامر الجديدة.

وعاد وزير الدفاع الأميركي، ليطلق أمس، رسائل الردع، إذ أعلن مجدداً أنه اتصل بغالانت، «للتأكيد على التزامنا باتخاذ كل خطوة ممكنة للدفاع عن إسرائيل»، مضيفاً أنه بحث مع وزير الأمن في دولة الاحتلال «جهودنا لردع عدوان إيران وحزب الله والجماعات الأخرى المتحالفة مع طهران في المنطقة». وأطلق غالانت أمس، بدوره، تصريحات عدة تحذيرية لإيران، فيما رأى رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو أن الأيام المقبلة ستكون «حاسمة». وبينما خرجت أوامر لجيش الاحتلال، تتعلق بسلاح الجو، فإن يوم أمس لم يحمل أوامر جديدة تتعلق بـ«الجبهة الداخلية».

وقال غالنت أمس، إن جيش الاحتلال «عزّز دفاعاته خلال الأيام الأخيرة عقب تهديدات إيران وحزب الله بشنّ هجوم»، مضيفاً: «أسمع قرع الطبول والحديث عن الانتصار المطلق (في انتقاد لبنيامين نتنياهو)، ولكن هذه الحرب ستكون مغامرة»، محذراً من «تصعيد لأي هجوم ونرد عليه في أي مكان لحماية إسرائيل». علماً أن غالانت كان توعد أول من أمس خلال لقائه مجندين جدداً في لواء ناحال ولواء كفير، في قاعدة تل هشومير العسكرية، إيران وحزب الله بضربة غير مسبوقة، في حال شنّا هجوماً على إسرائيل. وأكد غالانت، كما نقل عنه إعلام الاحتلال، أن «الأعداء من إيران وحزب الله يهددون بإبادتنا بأساليب لم يستخدموها من قبل، ولكن من يفعل ذلك، سنضربه بطريقة لم نستخدمها من قبل». وأضاف: «لدينا قدرات كبيرة، وأمل أن

> مسؤولون إسرائيليون: القرار النهائي لا يزال في يد خامنئي
>
> أمر أوستن بإرسال الغواصة جورجيا العاملة بالطاقة النووية

مروحية خلال هبوطها على حاملة الطائرات إبراهام لينكولن في البحر الأحمر، مايو 2019 (Getty)

يأخذوها في الحسبان، وأن لا يتسببوا بإندلاع الحرب على جبهات إضافية».

من جهته، طالب رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو، الوزراء في حكومته، بعدم الحديث عن الشؤون الأمنية في الأيام القريبة المقبلة، معتبراً أنها «أيام مصيرية»، وفق ما أوردته إذاعة «كان ريشت بيت» الإسرائيلية صباح أمس.

بدورها، ذكرت صحيفة معاريف أن نتنياهو طلب من وزرائه خلال جلسة الحكومة أول من أمس، عدم المشاركة في مقابلات مع وسائل الإعلام حول قضايا سياسية وأمنية موضحاً «نحن في أيام مصيرية»، وسط التقديرات الإسرائيلية بأن إيران وحزب الله عازمان على الرد، على الرغم من الضغوط الدولية لاحتواء التصعيد. كما نقلت صحيفة يديعوت أحرونوت، أمس، تقديرات مسؤولين إسرائيليين، بأن «حزب الله قرّر الانتقام»، وأن «التقييم الأساسي للوضع لم يتغير: إنهم يريدون إيلام إسرائيل، ولكن لا يريدون الانجرار إلى حرب شاملة، وهو ما يتوافق أيضاً مع الاستراتيجية الإيرانية التي تقضي باستنزاف إسرائيل لفترة طويلة». وبحسب تقديرات المسؤولين الإسرائيليين للصحيفة، فإن «هذا التقييم للوضع يجب أن يؤخذ رغم ذلك بحذر، لأن الأهداف التي قد يختارها حزب الله هي أهداف عسكرية، أو كتلك الموجودة في مناطق مأهولة بالسكان، الأمر الذي قد يكون مؤهلاً للغاية بالنسبة لإسرائيل». وعندها، وفق قولهم، «سيتغير على المستوى السياسي أن يدفع فاتورة التهديدات ويدفع ثمناً باهظاً من حزب الله، ومن إيران أيضاً إذا اختارت الانضمام». وعلى صعيد التحضيرات الإسرائيلية أيضاً لمواجهة «الردّ الإيراني»، فقد أعلن جيش الاحتلال، أول من أمس، أنه أصدر أمراً عسكرياً لجميع جنوده النظاميين وفي الاحتياط الموجودين في زيارة سياحية في جورجيا وأذربيجان، بأن عليهم مغادرة هذين البلدين فوراً والامتناع عن السفر إليهما «تحسباً من انتقام إيراني». وبحسب الإعلام الإسرائيلي، فإن سبب حظر السفر إلى جورجيا وأذربيجان الذي يفرضه جيش الاحتلال على جنوده هو أن هاتين الدولتين قريبتان جغرافياً من إيران، بحسب الإذاعة «كان 11» التي قالت إن «هناك وجود إيراني في كلتا الدولتين، إلى جانب حدود مشتركة طويلة بين أذربيجان وإيران، وأن قياديين في الحرس الثوري الإيراني هددوا، يوم الجمعة الماضي، بانهم يدرسون إمكانية استهداف أهداف إسرائيلية خارج إسرائيل». وتعتبر جورجيا إحدى الوجهات السياحية الأكثر شعبية في إسرائيل، حيث تقلع من إسرائيل أحياناً أكثر من عشر طائرات يومياً لنقل سيّاح من دولة الاحتلال إلى جورجيا، بحسب موقع عرب 48، مضيفاً أن شركة الطيران الأذرية تسّير رحلات جوية مباشرة إلى دولة الاحتلال. كما أعلن قائد سلاح الجوي الإسرائيلي تومر بار، أمس، تعليق رحلات أفراد القوات الدائمة في سلاح الجو إلى الخارج «بينما لا يوجد تغيير في توجيهات قيادة الجبهة الداخلية». في غضون ذلك أيضاً، يعتزم الجيش الإسرائيلي إقامة فرقة عسكرية جديدة، ليتم نشر قواتها على طول الحدود بين الأراضي المحتلة والضفة الغربية وبين الأردن، بحيث تنتشر قوات فرقة كهذه من منطقة بيسان في شمال الأغوار وحتى شمال إيلات في جنوب البلاد. وذكرت إذاعة جيش الاحتلال أمس، أنه يتوقع أن يتخذ رئيس أركان الجيش الإسرائيلي، هرتسي هاليفي، خلال الأيام المقبلة، قراراً نهائياً حول إقامة فرقة عسكرية كهذه، مضيفة أن الهدف يأتي «في أعقاب التهديدات الأمنية المتصاعدة عند هذه الحدود، وبهدف توفير رد أمني كامل ونوعي أكثر في هذه المنطقة». وبحسب الإذاعة، فإنه يوجد «تخوف حقيقي» في جهاز الأمن الإسرائيلي من «تقويض الاستقرار» عند الحدود الأردنية، وأن إيران هي «الجهة الأساسية التي تعمل على تقويض الاستقرار على طول الحدود». وحسب الادعاءات الإسرائيلية، فإن إيران تحاول تهريب «أسلحة متطورة» وتنظيم مليشيات في هذه المنطقة الحدودية، فيما ذكرت الإذاعة «التعاون الأمني بين إسرائيل والأردن على مدار سنين طويلة من أجل تعزيز الأمن عند الحدود».

وفي إيران، نقل الإعلام الرسمي عن وزير الخارجية بالإنابة، علي باقري كني، قوله لنظيره الصيني وانغ يي، إن طهران لها الحق في «رد مناسب ورادع» على إسرائيل «لضمان الاستقرار الإقليمي»، كما نقل عن الرئيس الإيراني مسعود بزشكيان، تأكيده في اتصال مع رئيس وزراء حكومة الفاتيكان المطران بيترو بارولين، على «حق إيران في الرد على المعتدي». وتواصلت أمس التحذيرات الدولية لإيران من مغبة التصعيد، وحثّها على عدم الرد، الصادرة عن الدول الداعمة لدولة الاحتلال. وقال متحدث باسم الحكومة الألمانية، إن المستشار أولاف شولتز، ناشد الرئيس الإيراني، خلال مكالمة هاتفية أجراها معه أمس، «بذل كل ما في وسعه لمنع المزيد من التصعيد العسكري في الشرق الأوسط». ونقل المتحدث عن شولتز قوله إنه «يتعين وقف دوامة العنف في الشرق الأوسط الآن لأن أي مسار آخر من شأنه أن يؤدي إلى خطر لا يمكن حساب عواقبه على دول المنطقة وشعوبها».

الحدث

«حماس» في انتظار آلية تنفيذية لخطة بايدن

خلاف غالانت ونتنياهو

انفجر الخلاف بين وزير الأمن الإسرائيلي يوآف غالانت ورئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، فيما واصل الاحتلال ارتكاب المجازر في غزة

حيفا، غزة ـ **العربي الجديد**

قبل 48 ساعة من العودة المتوقعة إلى المفاوضات للتوصل إلى وقف إطلاق نار في قطاع غزة وتبادل أسرى، ووسط مطالبة حركة حماس بتطبيق خطة أعلنها الرئيس الأميركي جو بايدن نهاية مايو/أيار للتوصل إلى هدنة في بدلاً من خوض مفاوضات جديدة في الدوحة أو القاهرة، انفجر الخلاف بين وزير الأمن الإسرائيلي يوآف غالانت، الذي انقد «ثرثرة» رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو عن «النصر المطلق»، وهو ما سارع نتنياهو إلى الرد عليه، واتهمه بـ«تبني الخطاب المناهض لإسرائيل». وذكرت القناة 12 الإسرائيلية أمس الاثنين أن غالانت هاجم نتنياهو خلال اجتماع مغلق للجنة الخارجية والأمن البرلمانية في مكتبه بتل أبيب. وقال غالانت: «أسمع طبولاً وثرثرة عن النصر المطلق. من المؤسف أنهم في الغرف (المغلقة) لم يظهروا نفس الشجاعة». وأوضحت القناة أن «غالانت كان يشير إلى رغبته في تنفيذ ضربة استباقية ضد حزب الله في بداية المواجهات الراهنة، وهو ما عارضه نتنياهو، حسب وسائل إعلام». وأضاف غالانت: «أفهم في الأمن، نحن اليوم في وضع مختلف تماماً عما كنا عليه عندما أصررت على هجوم في الشمال (لبنان)، وهو ما دعمه النظام الأمني بأكمله». وتابع: «نحن في أيام يقظة واستعداد، وقد تتحقق تهديدات طهران وبيروت. في الأيام الأخيرة، كرّسنا وقتنا لتعزيز الدفاعات وخلق خيارات هجومية للرد». وأعلن غالانت تأييده للتوصل إلى اتفاق لتبادل أسرى ووقف إطلاق نار في غزة، قائلاً: «من واجبنا بصفتنا صناع قرار خلق الظروف عبر الضغط العسكري للتوصل إلى صفقة لإطلاق الرهائن (الأسرى الإسرائيليين بغزة) حتى لو كانت متعددة المراحل». وأشار إلى أن «تأخر الصفقة (لتبادل أسرى) هو بسبب إسرائيل أيضاً»، وأنه «لن يحدث شيء» إذا انسحبت إسرائيل من محور فيلادلفيا لشهرين».

في المقابل، ذهب مكتب نتنياهو، في بيان حمل بعنوان «النصر المطلق يتطلب غالانت أيضاً»، إلى حد اتهام غالانت بـ«تبني الخطاب المناهض لإسرائيل». وقال المكتب: «عندما يتبنى غالانت الخطاب المناهض لإسرائيل، فإنه يضر بفرص التوصل إلى صفقة لإطلاق سراح المختطفين»، في إشارة إلى الأسرى الإسرائيليين بقطاع غزة. ومشيراً إلى رئيس المكتب السياسي لحركة حماس يحيى السنوار، قال مكتب نتنياهو: «كان عليه (غالانت) أن يهاجم السنوار الذي يرفض إرسال وفد إلى المفاوضات، ولا يزال العقبة الوحيدة لصفقة مخطوفين». واعتبر مكتب نتنياهو أنه «ليس أمام إسرائيل إلا خيار واحد: تحقيق النصر المطلق وهو ما يعني القضاء على قدرات حماس العسكرية والحكومية، وإطلاق سراح الرهائن الإسرائيليين». هذه توجيهات نتنياهو الواضحة إلى حكومته، وهي ملزمة للجميع، بمن فيهم غالانت». وفي أعقاب السجال الذي بدل على تصاعد التوتر بينهما، قال مقربون من نتنياهو لوسائل إعلام إن «إقالة غالانت ليست مطروحة»، وأن «نتنياهو لا يتأثر من المغلقتين ويدرك أنه لا تتم إقالة وزير أمن خلال الحرب».

> اعتبر نتنياهو أن غالانت يضر بفرص التوصل إلى صفقة
>
> إقالة غالانت غير مطروحة طالما استمرت الحرب

وعلى صعيد مفاوضات غزة الرامية إلى وقف إطلاق النار، طالبت حركة حماس، في بيان مساء أمس الأول الأحد، الوسطاء بتقديم خطة لتنفيذ ما وافقت عليه الحركة في الثاني من يوليو/تموز الماضي استناداً إلى مقترح بايدن، وقرار مجلس الأمن الدولي، وإلزام الاحتلال بذلك بدلاً من جولات مفاوضات أو مقترحات جديدة توفر الغطاء لتنفيذ ما قاموا بعرضه على الحركة ووافقت عليه بتاريخ الثاني من يوليو، استنادا إلى رؤية بايدن وقرار مجلس الأمن، وإلزام الاحتلال بذلك، بدلاً من الذهاب إلى مزيد من جولات المفاوضات أو مقترحات جديدة توفر الغطاء لعدوان الاحتلال، وتمنحه مزيداً من الوقت لإدامة حرب الإبادة الجماعية بحق شعبنا». واعلنت فرنسا وألمانيا وبريطانيا، في بيان مشترك أمس الاثنين، أنه «لا يمكن أن يكون هناك مزيد من التأخير» للتفاوض على وقف إطلاق النار في قطاع غزة.

ميدانياً في غزة، واصلت قوات الاحتلال هجماتها. وقال مسعفون فلسطينيون إن 18 شخصاً على الأقل استشهدوا وأصيب عدد آخر في غارات جوية إسرائيلية على خانيونس، وخمسة في غارة جوية على حي الزيتون بمدينة غزة واثنان في رفح قرب الحدود مع مصر. وذكرت إذاعة الجيش الإسرائيلي أن صاروخاً أطلق من مدينة خانيونس جنوبي قطاع غزة وسقط في منطقة مفتوحة قرب مستوطنة «عين هاشلوشا» المحاذية لجنوبي القطاع. وأعلنت وزارة الصحة في قطاع غزة، في بيان، أن الاحتلال الإسرائيلي ارتكب ثلاث مجازر خلال الـ48 ساعة الماضية، راح ضحيتها 142 شهيداً، ووصل منهم إلى المستشفيات 107 شهداء ممن عرفت أسماؤهم، وجار التأكد من هويات وتسجيل باقي الشهداء، فيما بلغ عدد الإصابات 150. وأشارت الوزارة إلى ارتفاع حصيلة العدوان الإسرائيلي إلى 39897 شهيداً و92152 مصاباً منذ السابع من أكتوبر الماضي، موضحة أن عدد الشهداء لا يشمل الشهداء مجهولي الهوية في مجزرة مدرسة التابعين بمدينة غزة.

نتنياهو وغالانت في تل أبيب، 28 أكتوبر 2023 (عبير سلطان/فرانس برس)

شرق غرب

رفض سوداني لمشاركة الإمارات بمفاوضات جنيف

جدد جراهام عبد القادر وزير الإعلام السوداني والمتحدث باسم الحكومة، أمس الاثنين، رفض الحكومة مشاركة الإمارات في المفاوضات بين الجيش وقوات الدعم السريع، والتي دعت إليها الولايات المتحدة في جنيف السويسرية، غداً الأربعاء. وأضاف عبد القادر في بيان أن واشنطن مصرة على إشراك أبوظبي كمراقب في المفاوضات، فيما تتمسك الخرطوم بعدم مشاركة أي مراقبين جدد. وجاء ذلك مع تأكيد المبعوث الأميركي الخاص توم بيريللو، في بيان، أن محادثات جنيف ستمضي قدماً.

(العربي الجديد، رويترز)

تركيا تحيّد 17 من «الكردستاني» بالعراق

أعلنت وزارة الدفاع التركية، أمس الاثنين، تحييد (قتل أو جرح أو اعتقال) 17 مسلحاً من حزب العمال الكردستاني في غارات جوية، شمالي العراق. وذكرت الوزارة في بيان أن القوات المسلحة التركية تواصل عملياتها شمالي العراق «من دون انقطاع بهدف تأمين الحدود وإرساء الأمن والأمان بالمنطقة».

(الأناضول)

سموتريتش يهاجم بوريل

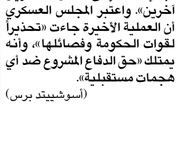

اعتبر وزير المالية الإسرائيلي بتسلئيل سموتريتش (الصورة)، أمس الاثنين، أن مسؤول السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي، جوزيب بوريل، الذي دعا إلى فرض عقوبات أوروبية على سموتريتش، «لا يتوقف عن تضليل الرأي العام». وأضاف في منشور على منصة إكس، أن بوريل «زعم أن القصف الذي شنه الجيش الإسرائيلي على غزة أسوأ من القصف الذي تعرضت له ألمانيا خلال الحرب العالمية الثانية».

(الأناضول)

غارة أميركية ـ بريطانية على اليمن

أعلن الحوثيون، أمس الاثنين، أن غارة أميركية ـ بريطانية، طاولت جزيرة كمران في محافظة الحديدة، غربي اليمن. وذكرت قناة المسيرة التابعة للحوثيين، أن «طيران العدوان الأميركي البريطاني الاستطلاعي استهدف بغارة جزيرة كمران»، من دون الكشف عن تفاصيل إضافية.

(الأناضول)

مقتل 18 من مسلحي النظام السوري على يد «قسد»

أعلنت قوات سوريا الديمقراطية (قسد)، أمس الاثنين، مقتل 18 مسلحاً موالياً للنظام في هجوم نادر شرقي سورية. وكشف مجلس دير الزور العسكري، التابع لـ«قسد»، أنه نفّذ عملية عسكرية واسعة، مشيراً إلى أنها «ردّ» على القصف المدفعي لقوات النظام، والذي خلف ضحايا مدنيين في قريتي الدحلة وجديدة البكارة. وأضاف البيان أن العملية العسكرية أسفرت عن مقتل 18 من عناصر «الدفاع الوطني» التابع للنظام في الاشتباكات وإصابة آخرين، والاستحواذ على أسلحة وذخائر، «بالإضافة إلى قنص عنصرين آخرين». واعتبر المجلس العسكري أن العملية الأخيرة جاءت «تحذيراً لقوات الحكومة وفصائلها»، وأنه يمتلك «حق الدفاع المشروع ضد أي هجمات مستقبلية».

(أسوشييتد برس)

متابعة

تحسّب إسرائيلي من توغّل حزب الله في الشمال

بيروت، حيفا ـ **العربي الجديد**

على وقع ترقّب إسرائيل رد حزب الله على اغتيال قائده العسكري الأعلى فؤاد شكر، في 30 يوليو/تموز الماضي، في الضاحية الجنوبية لبيروت، تعددت السيناريوهات الإسرائيلية حول رد حزب الله المحتمل، ومنها التوغل البري إلى الجنوب، بالقرب من الحدود، وبقدرتها على التوغل على نطاق واسع داخل الأراضي الإسرائيلية بشكل مفاجئ، «ولكن في الوقت نفسه، لم يلغ حزب الله نية الرد على اغتيال رئيس أركانه فؤاد شكر، لكنه يحلل الجانب الرضوان في المنطقة الحدودية، من أجل الاستعداد لاستمرار القتال مع الجيش الإسرائيلي. وقد كبّد هذا النشاط التنظيم خسائر فادحة، مع تمكّن الجيش الإسرائيلي من القضاء على أكثر من 400 عنصر من عناصر حزب الله خلال أكثر من عشرة أشهر من القتال». وقدّر مسؤولون أمنيون في حديث لموقع والاه أن الجيش الإسرائيلي ألحق أضراراً كبيرة بالبنية التحتية لقوة الرضوان بالقرب من الحدود، وبقدرتها على التوغل على نطاق واسع داخل الأراضي الإسرائيلية بشكل مفاجئ، «ولكن في الوقت نفسه، لم يلغ حزب الله نية الرد على اغتيال رئيس الأركان». إنه خلافاً للرأي السائد، ما زال بإمكان قوة الرضوان (نخبة حزب الله) تنفيذ هجوم منظم على الحدود، بما في ذلك محاولة التسلل إلى مستوطنة أو موقع عسكري. وتابعوا: «لماذا لم يلغي حزب الله ذلك حتى الآن؟ لأنه اختار عدم القيام بذلك. لكن من يعتقد أن حزب الله لا يتدرب على إدخال مجموعة من المقاتلين إلى الأراضي الإسرائيلية فهو مخطئ ومضلل. يجب أن يكون الافتراض العملي لدى الجميع هو أن حزب الله قادر على إدخال قوات، وزرع علم في مستوطنة أو موقع للجيش الإسرائيلي على الحدود، وإحراق عدد من المباني. بالنسبة إليه، يمكن أن يشكّل هذا صورة نصر... إن مثل هذه العملية يمكن أن تؤثر على المنطقة بأكملها وقد تروّع السكان».

وبحسب الضباط، فإن «حزب الله نشر عناصر مراقبة وقوة متقدّمة من عناصر الإسرائيلي ويبحث عن رد عسكري قوي من جهة، ومن جهة أخرى لا يؤدي الرد إلى جر المنطقة إلى الحرب».

بدوره، أكد رئيس حكومة تصريف الأعمال اللبنانية نجيب ميقاتي أن «الاتصالات الدبلوماسية نشطة في أكثر من اتجاه لوقف التهديدات الإسرائيلية ضد لبنان، وعلى خط آخر للتوصل إلى وقف لإطلاق النار في غزة». وأضاف في تصريحات صحافية، أمس الثلاثاء، أن «الوزارات والإدارات اللبنانية.. تتخذ كل الإجراءات في إطار خطة الطوارئ الحكومية لمواجهة كل الاحتمالات التي قد تحصل».

من جهته، أوضح الجيش اللبناني، أمس الاثنين، أن «الوحدات العسكرية تواصل تنفيذ المهام المشتركة مع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (يونيفيل)، والتعاون والتنسيق الوثيق معها، وذلك ضمن إطار القرار 1701 (الذي وضع حداً للحرب الإسرائيلي على لبنان في صيف 2006)، في ظل الظروف الاستثنائية والتطورات التي تشهدها البلاد، لا سيما الاعتداءات المستمرة من جانب العدو الإسرائيلي». وجاء بيان الجيش بعد أن «تداول بعض وسائل الإعلام معلومات حول وقف كما شنّ الاحتلال غارة على كفركلا، أصيب فيها ثلاثة أشخاص بجروح. وطاولت غاراته بلدة الجبين. وقصف مدفعيا الناقورة وبلدة البلوزة وعلما الشعب، ملقياً القنابل المضيئة فوق قرى القطاعين الغربي والأوسط حتى مشارف مدينة صور، مخلّفاً تحليقه عبر الطيران المسيّر في بيان لشركة الخطوط الجوية الفرنسية أن «استئناف العمليات، المتوقفة منذ 29 يوليو/تموز الماضي بسبب الوضع الأمني في لبنان»، سيكون موضع تقييم جديد للوضع محلياً». ميدانياً، استهدفت مسيّرة إسرائيلية بلدة برج الملوك، وأخرى شيحين.

> ميقاتي: نتخذ الإجراءات لمواجهة كل الاحتمالات التي قد تحصل

غارة إسرائيلية على شمعبر، 1 أغسطس 2024 (كوثر حاجو/فرانس برس)

رصد

بؤرة استيطانية في الأغوار الشمالية

أقام مستوطنون بؤرة استيطانية جديدة في الأغوار بحماية قوات الاحتلال، بعد شن هجمات متكررة أدت إلى نزوح المواطنين من المنطقة

رام الله ـ **العربي الجديد**

يواصل المستوطنون حربهم على الضفة الغربية المحتلة، حيث أقاموا بؤرة استيطانية جديدة في الأغوار الشمالية، فيما وضعت سلطات الاحتلال الإسرائيلي الجيد على 14 دونماً من أراضي بلدتي حارس وقراوة بني حسان غرب سلفيت.

وقال الناشط أيمن غريب لـ«العربي الجديد»، إن مستوطنا أقام خيمة في منطقة أم الجمال بالأغوار الفلسطينية الشرقية الغربية، وجلب أغنامه إليها، ثم أستدعى مجموعة من المستوطنين لحمايته. وأشار غريب إلى أن عشر عائلات فلسطينية تعيش في المنطقة اضطرت للرحيل خشية هجمات المستوطنين، مؤكداً أن إقامة تلك البؤرة تهدد الاف الدونمات من الأراضي، وسط خشية من إمكانية السيطرة على مساحات واسعة في المنطقة. من جانبه، قال المشرف العام لمنظمة البيدر للدفاع عن حقوق البدو حسن مليحات لـ«العربي الجديد» إن «المستوطنين أقاموا البؤرة بعد هجمات متكررة أدت إلى نزوح المواطنين من منطقة أم الجمال». واعتدى مستوطنون على فلسطينيين ومتضامنين أجانب، بالضرب، وحاولوا سرقة مواش أثناء رعيها في منطقة الساكوت بالأغوار الشمالية، شمالي الضفة الغربية. وقالت وكالة الأنباء الفلسطينية إن المستوطنين حاولوا سرقة نحو 200 رأس ماشية لكن تدخل أصحاب القطيع وبعض المتضامنين حال دون ذلك. واعتدى مستوطنون بالضرب على المواطنين والمتضامنين الموجودين برفقتهم، خلال منعهم من سرقة قطيع الأغنام. وكانت قوات الاحتلال فرضت، منذ أمس الأول الأحد، طوقاً عسكرياً مشدداً على قرى الأغوار الشمالية، وشهدت العديد منها اقتحامات وعمليات تمشيط وتفتيش، بذريعة البحث عن منفذ عملية إطلاق نار في الأغوار أسفرت عن مقتل مستوطن وجرح آخر. وبالتزامن مع ذلك، شددت قوات الاحتلال إجراءاتها العسكرية على حاجزي تياسير والحمرا بالأغوار الشمالية. واقتحمت قوات الاحتلال بلدات وقرى في الضفة الغربية، فيما واصلت عمليات البحث عن منفذي عملية إطلاق نار أسفرت عن مقتل مستوطن وإصابة آخر على طريق سريع في الأغوار الفلسطينية الشمالية. وفيما تبنت كتائب القسام، الجناح العسكري لحركة حماس، العملية، نشرت في وقت لاحق صورة على «تليغرام» كتب عليها «إن الضفة الغربية باتت تعيش مرحلة مقاومة متمددة لا نهائية لها». واعتقلت قوات الاحتلال 12 فلسطينياً على الأقل من الضفة الغربية، وفق بيان لمؤسسات معنية بشؤون الأسرى. وتوزعت عمليات الاعتقال على محافظات جنين، والخليل، ورام الله، وقلقيلية، وأريحا، فيما يواصل الاحتلال تنفيذ عمليات اقتحام وتنكيل واسعة، ترافقها تهديدات بحق المعتقلين وعائلاتهم، بالإضافة إلى عمليات التخريب والتدمير في منازل الفلسطينيين، ونفذ الجيش الإسرائيلي، فجر أمس الاثنين، سلسلة اقتحامات في مدن وبلدات بالضفة الغربية المحتلة، تركزت في مدن رام الله وجنين وقلقيلية. واقتحمت قوات الاحتلال قرى وبلدات، حجة وكفر قدوم في قلقيلية، وطلوزة وتل في محافظة نابلس، وبيت أمر في الخليل، ونحالين ووادي فوكين في محافظة بيت لحم إضافة إلى قرى ومناطق أخرى. وقال شهود عيان لوكالة الأناضول، إن الجيش الإسرائيلي اقتحم مدينة جنين ومخيمها، ودهم عدداً من المنازل في الحي الشرقي من المدينة وسط اندلاع اشتباكات مسلحة مع فلسطينيين. وقالت مصادر طبية في جنين إن مواطناً أصيب بالرصاص الحي خلال اقتحام الجيش للمدينة. كما اقتحمت قوات الاحتلال مدينة رام الله وسط الضفة، ودهمت حي الطيرة وسط اندلاع مواجهات مع عشرات الفلسطينيين، حسب شهود عيان أشاروا إلى أن الجيش اعتقل من قبل كلاب بوليسية.

وأشارت هيئة شؤون الأسرى والمحررين الفلسطينية ونادي الأسير الفلسطيني في بيان أمس الاثنين، إلى أن قوات الاحتلال اعتقلت أكثر من 10 آلاف مواطن من الضفة الغربية بما فيها القدس المحتلة، منذ بدء العدوان على قطاع غزة في السابع من أكتوبر/تشرين الأول الماضي. وقالا: «بلغت أوامر الاعتقال الإداري منذ بدء حرب الإبادة أكثر من 8322 أمراً بين أوامر جديدة وأوامر تجديد، منها أوامر بحقّ أطفال ونساء». وأوضحتا أن هذه «المعطيات لا تشمل أعداد حالات الاعتقال من غزة، علماً أن الاحتلال اعترف بأنه اعتقل نحو 4000 مواطن من غزة، أفرج عن المئات منهم، مع الإشارة إلى أنّ الاحتلال اعتقل المئات من عمال غزة في الضفة، إضافة إلى مواطنين من غزة كانوا متواجدين في الضفة بهدف العلاج». وتابعا: «بلغ عدد الأسرى والمعتقلين في سجون الاحتلال أكثر من 9900 وذلك حتى بداية شهر أغسطس/آب 2024 فيما بلغ عدد المعتقلين الإداريين 3432».

> اقترب عدد الأسرى والمعتقلين من 10 آلاف منذ اكتوبر

الغلاف

يشهد جنوب غربي ليبيا غموضاً، بعد التصعيد بين مليشيات اللواء المتقاعد خليفة حفتر، وقوات حكومة الوحدة الوطنية، ما يراه مراقبون انه يمهّد لعودة حالة الحرب في البلاد. وأشار محللون إلى أن هدف حفتر من تحريك الأرتال التابعة له خصوصاً باتجاه غدامس، ذات الأهمية الاستراتيجية، إذ فيها منفذان دوليان، أحدهما مطار المدينة، والثاني منفذ الدبداب مع الجزائر، هو السيطرة على المعابر الحدودية في حين أن آبار النفط حاضرة في الحسابات، بالإضافة إلى كسب مصالح سياسية

تصعيد حفتر

تحريك الأرتال إلى جنوب غربي ليبيا: النفط وما هو أبعد

طرابلس ـ **أسامة علي**

لا يزال الوضع في جنوب غربي ليبيا يشهد غموضاً على خلفية التوتر الأمني الذي أحدثه إعلان قيادة مليشيات اللواء المتقاعد خليفة حفتر، تحريك أرتال من قواتها باتجاه الجنوب الغربي، وتلاه إعلان قوات حكومة الوحدة الوطنية النفير، ورفع حالة التأهب القصوى لصد أي هجوم محتمل، وتركّز التوتر في مدينة غدامس على الحدود مع الجزائر. فمنذ مطلع الأسبوع الماضي، تناقلت وسائل إعلام ليبية أنباء عن تحضيرات عسكرية تجريها قيادة حفتر للسيطرة على مدينة غدامس الحدودية مع الجزائر، قبل أن تعلن رئاسة أركان القوات البرية بقيادة حفتر، الأربعاء الماضي، «انتقال عدد من وحداتها إلى مختلف مدن ومناطق الجنوب الغربي لليبيا»، وذلك «لتأمين المناطق الحدودية». وأعقب ذلك في اليوم نفسه، إعلان الكتيبة 17 حرس الحدود، التي تسيطر على غدامس والتابعة لحكومة الوحدة الوطنية، «الجاهزية التامة للتعامل مع أي قوات أو أي تحركات في نطاق مهام عمل الكتيبة، وأنها هدف مشروع لقواتنا».

وزادت حدة التصعيد، بعد أيام قليلة، بإعلان رئاسة الأركان العامة التابعة للحكومة في طرابلس النفير العام في أوساط وحداتها، واستعدادها للتصدي لأي تهديدات تستهدف زعزعة «أمن أي مدينة ليبية». إلا أن رئاسة أركان القوات البرية التابعة لحفتر عقّبت ببيان الخميس الماضي، أوضحت فيه أن تحرك قواتها «لا يستهدف أحداً»، وأن انتقالها جاء باتجاه مناطق أقصى جنوب غربي ليبيا لتأمينها، في إشارة إلى عدم استهدافها مدينة غدامس. وجاء بيان حفتر، الذي نفى فيه أن حراك قواته يستهدف أحداً، وسط بيانات متتالية يومي الخميس والجمعة الماضيين، صدرت عن الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، وبيان مشترك لخمس دول، هي الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا. وطالبت تلك البيانات بوقف فوري للتصعيد العسكري جنوب غربي ليبيا لتجنب عودة حالة الحرب الأهلية في البلاد، محذرة من مغبة انهيار اتفاق وقف إطلاق النار الموقع عام 2020. وبالتزامن مع البيانات، وجّه المجلس الرئاسي، بصفته القائد الأعلى للجيش، مساء الجمعة الماضي، أوامره «بعودة كافة القوات إلى ثكناتها بشكل فوري، ومنع أي تحرك من دون إذن من القائد الأعلى». واعتبر أن مظاهر التصعيد والتفير في جنوب غربي ليبيا قد تُدخل البلاد في حالة من الفوضى، وأن أي حراك عسكري «يعتبر خرقاً لاتفاق وقف إطلاق النار».

وفيما أكد المجلس الرئاسي أن «رفع درجة الاستعداد وحشد القوات والإذن بتحركها هي اختصاص أصيل للقائد الأعلى للجيش الليبي من دون غيره (محمد المنفي بصفته رئيس المجلس الرئاسي الليبي)»، أشار إلى اعتزامه «اتخاذ تدابير تضمن الاستقرار وتخفف الاحتقان والاستقطاب». ومن هذه التدابير، وفق المجلس، «إدارة مشتركة للإنفاق العام وعوائد النفط بشكل شفاف، لمعالجة الاختناقات والتخفيف من معاناة شعبنا». وتتعدد قراءات المراقبين لأسباب تحرك حفتر العسكري والمفاجئ، بعد سنوات من انكسار آخر حملاته العسكرية التي استهدف فيها العاصمة طرابلس خلال عامي 2019 و2020. لكن الأكاديمي الليبي والمهتم بالشأن السياسي، فاضل الطويل، يؤكد أن الأهمية الاستراتيجية لمدينة غدامس تجعلها منطقة تنافس بين الفرقاء والخصوم الليبيين. يشرح الطويل، لـ«العربي الجديد»، أهمية غدامس الاستراتيجية، قائلاً إنها «منطقة حيوية بها منفذان دوليان، أحدهما مطار المدينة، والثاني منفذ الدبداب مع الجزائر». ويلفت إلى أن موقع المدينة «يمكّن من بسيطر عليه من تحقيق أمرين: الأول أن يفرض نفسه كأمر واقع على دول الجوار، مثل الجزائر المرتبطة بليبيا بمنفذ الدبداب في غدامس، وتونس التي ترتبط أيضاً بليبيا بمنفذ وازن القريب من غدامس. والأمر الثاني الهيمنة على منطقة اقتصادية ثرية بالغاز والنفط». وفيما يتحكم حفتر في حقل الشرارة، تتحكم فصائل الزنتان في حقل الفيل، وهما أكبر حقلين نفطيين في البلاد. لكن الطويل يرى أن «حقل الغاز له شراكات قوية مع دول يشكل النفط والغاز أهمية كبيرة في سياساتها». ويضيف أنه «لهذه الأسباب مجتمعة استنفرت الحكومة في طرابلس قواها للتصعيد، فهي تدرك جيداً أن حفتر لن يجازف مرة أخرى لمباغتة طرابلس عسكرياً، خصوصاً في ظل الوجود العسكري التركي إلى جانبها».

توتر في طرابلس

عاشت تاجوراء، الضاحية الشرقية للعاصمة طرابلس، الجمعة الماضي، توتراً امنيا عالياً، على خلفية اشتباكات اندلعت بين فصيلين تابعين للحكومة. وعلى الرغم من نجاح وساطات اجتماعية في احتواء التوتر، صباح السبت الماضي، يرى الخبير الليبي في الشأن الامني، الصيد عبد الحفيظ، ان «مواجهات تاجوراء قد تنذر بعودة الاقتتال بين المناطق والمدن، خصوصا ان مجموعات مسلحة قدمت من مصراتة لدعم احد الطرفين».

ويوافق الخبير الليبي في الشأن الأمني، الصيد عبد الحفيظ، على أن إعلان الحكومة نفير قواتها كان لمنع حفتر من اقتحام غدامس، «لكن من زاوية تنبيه الرأي الدولي حيال الخطر الذي قد يشكّله حفتر». ويلفت عبد الحفيظ، لـ«العربي الجديد»، إلى أن قوات الحكومة «لم تتحرك واكتفت برفع الجاهزية وتركت ثني حفتر عن خطوته لعواصم الغرب، والتي من الواضح أنها وجهت إنذاراً سريعاً لحفتر ومنعته من التحرك باتجاه غدامس، لاستشعارها بإمكانية أن تكون روسيا وراء هذه الخطوة»، في إشارة إلى بيان الدول الخمس التي طالبت في بيان مشترك بالوقف الفوري للتصعيد، وتلاه بيان حفتر بنفي عزمه التوجه إلى غربي البلاد. وفي الوقت الذي يذكّر فيه عبد الحفيظ بأهمية الطاقة الليبية بالنسبة لموسكو لمواجهة الحصار النفطي المضروب عليها من قبل الدبداب في غدامس، وتونس التي ترتبط أيضاً بليبيا بمنفذ وازن القريب من غدامس. والأمر الثاني الهيمنة على منطقة اقتصادية ثرية بالغاز والنفط». وفيما يتحكم حفتر في حقل الشرارة، تتحكم فصائل الزنتان في حقل الفيل، وهما أكبر حقلين نفطيين في البلاد. لكن الطويل يرى أن «حقل الغاز له شراكات قوية مع دول يشكل النفط والغاز أهمية كبيرة في سياساتها». ويضيف أنه «لهذه الأسباب مجتمعة استنفرت الحكومة في طرابلس قواها للتصعيد، فهي تدرك جيداً أن حفتر لن يجازف مرة أخرى لمباغتة طرابلس عسكرياً، خصوصاً في ظل الوجود العسكري التركي إلى جانبها».

ويوافق الخبير الليبي في الشأن الأمني، الصيد عبد الحفيظ، على أن إعلان الحكومة نفير قواتها كان لمنع حفتر من اقتحام غدامس، «لكن من زاوية تنبيه الرأي الدولي حيال الخطر الذي قد يشكّله حفتر». ويلفت عبد الحفيظ، لـ«العربي الجديد»، إلى أن قوات الحكومة «لم تتحرك واكتفت برفع الجاهزية وتركت ثني حفتر عن خطوته لعواصم الغرب، والتي من الواضح أنها وجهت إنذاراً سريعاً لحفتر ومنعته من التحرك باتجاه غدامس، لاستشعارها بإمكانية أن تكون روسيا وراء هذه الخطوة»، في إشارة إلى بيان الدول الخمس التي طالبت في بيان مشترك بالوقف الفوري للتصعيد، وتلاه بيان حفتر بنفي عزمه التوجه إلى غربي البلاد. وفي الوقت الذي يذكّر فيه عبد الحفيظ بأهمية الطاقة الليبية بالنسبة لموسكو لمواجهة الحصار النفطي المضروب عليها من قبل واشنطن وحلفائها الأوروبيين، يلفت إلى إمكانية ارتباط التصعيد جنوب غربي ليبيا بالإقدام على إغلاق حقل الشرارة، الذي تديره شركات أوروبية، قبل حراك حفتر العسكري بأيام معدودة. ويعتبر أن ملامح صراع دولي «بدأت تظهر في أفق سماء ليبيا المثخمة بالسلاح وأسباب الحرب، فأحداث غدامس قد تكون الخطوة الأولى نحو اندلاع حرب دولية بوكالة الفصائل الليبية». ويلفت عبد الحفيظ إلى أن الأحداث في الآونة الأخيرة وسط التصعيد جنوب غربي ليبيا «تحمل العديد من المعطيات التي تتجه بمناطق غرب البلاد إلى ساحة حرب مفتوحة». ويقول إنه «منذ أن ازداد الحديث عن بدء شركات أمنية في تنفيذ خطط لدعم الحكومة المعترف بها دولياً في طرابلس في برامج حماية الحدود، تركزت أنشطة الحكومة الأمنية على ضبط حدودها الغربية، وسيطرت على منفذ رأس جدير مع تونس، كما صرح مسؤولوها بأن الدبداب سيكون الخطوة الأخرى»، معتبراً أنه «ليس من قبيل الصدفة أن يتحرك حفتر في غدامس ليستبق إجراءات الحكومة». ويشير إلى أن المنطقة «لا تتوفر فقط على أهمية اقتصادية كالنفط والغاز، وحيوية بالمنافذ، بل يتصل بها أهم القواعد العسكرية في المنطقة، وتحديداً قاعدة الوطية الجوية غرب البلاد، والجفرة وسط جنوب البلاد». ويتابع عبد الحفيظ شرحه لواقع المنطقة قائلاً إن «عديد التقارير تتحدث عن وجود أميركي في الوطية، أما الوجود الروسي في الجفرة فيكاد يكون معلناً، وكل هذه المعطيات قد تؤشر إلى دفع واشنطن وموسكو الأوضاع إلى مواجهة مسلحة بالوكالة». ويوضح أنه «حتى وإن تراجعت مظاهر التصعيد جنوب غربي ليبيا وأعلن حفتر ضمنياً تراجعه، إلا أن التحفز والترقب لا يزال قائماً، ما يجعل المنطقة على صفيح ساخن». يأتي ذلك في وقت زودت القوات التركية في ليبيا قاعدة الوطية الجوية بنظام الدفاع الجوي المتقدم «HİSAR-O100» ليحل محل نظام «MIM-23 Hawk»، وفق موقع مليتري أفريكا. ويُعرف ذلك النظام بحسب الموقع بأنه يضم صواريخ أرض - جو منخفضة إلى متوسطة الارتفاع، تعمل في جميع الأحوال الجوية، وطورته وصممته شركة «Raytheon»، التي تتخذ من الولايات المتحدة مقراً لها، وقد سلمته أنقرة إلى حكومة الوحدة الوطنية كجزء من حزمة مساعدات عسكرية.

الطويل: مصالح سياسية وراء هدف حفتر السيطرة على غدامس

عبد الحفيظ: قوات الحكومة تركت ثَنْيَ حفتر عن خطوته إلى الغرب

قوات موجهة لحفتر، بنغازي، 18 يونيو 2020 (عبدالله دوما/فرانس برس)

شرق غرب

خطوة نووية استرالية

كشف وزير الدفاع الاسترالي ريتشارد مارليس (الصورة)، أمس الاثنين، أن بلاده وقّعت اتفاقاً يجيز تبادل المعلومات والمعدات على صعيد الدفع النووي البحري مع الولايات المتحدة وبريطانيا. وأوضح في بيان أن «هذا الاتفاق يشكّل مرحلة مهمة نحو امتلاك أستراليا غواصات تعمل بالدفع النووي التقليدي». ووقع الاتفاق في إطار ميثاق «أوكوس» مع واشنطن ولندن والذي أبصر النور في سبتمبر/أيلول 2021. ويلحظ تزويد أستراليا أسطولاً من الغواصات التي تعمل بالدفع النووي اعتباراً من عام 2040.

(فرانس برس)

مناورات اميركية ـ كورية جنوبية

أعلنت كوريا الجنوبية والولايات المتحدة، أمس الاثنين، أن مناورات «درع الحرية أولتشي» ستُجرى بين 19 أغسطس/آب الحالي و19 منه، وتشمل تدريبات محاكاة حاسوبية تهدف لتعزيز الاستعداد لتهديدات مثل الصواريخ، والتشويش على نظام تحديد المواقع العالمي (جي بي إس)، والهجمات الإلكترونية، فضلاً عن المناورات الميدانية المتزامنة، وتدريبات إطلاق الذخيرة الحية.

(أسوشييتد برس)

احتجاج فيليبيني ضد الصين

كشف وزير الخارجية الفيليبيني إنريكي مانالو (الصورة)، أمس الاثنين، أن الفيليبين ستقدم احتجاجاً دبلوماسياً إلى الصين، بشأن حادثة جوية وقعت أخيراً فوق بحر الصين الجنوبي. وشكا الجيش الفيليبيني من تصرفات خطيرة من جانب طائرتين صينيتين اقتا قنابل مضيئة في مسار طائرة تابعة للقوات الجوية الفيليبينية كانت تقوم بدورية روتينية فوق جزر سكاربورو شول، الخميس الماضي.

(رويترز)

تضييق قضائي على المعارضين في هونغ كونغ

أيدت المحكمة العليا في هونغ كونغ، أمس الاثنين، إدانة سبعة من أبرز النشطاء المعارضين بشأن أدوارهم في واحد من أكبر الاحتجاجات المناهضة للحكومة عام 2019. وأدين النشطاء بأحكام يمضون بموجبها سنوات في السجن، فيما يخوض أبرزهم جيمي لاي (76 عاماً)، معركة قانونية ضد السلطات وهو مسجون منذ 3 سنوات، ويخضع للمحاكمة بتهمة «التواطؤ مع قوى أجنبية» بموجب قانون الأمن القومي الذي فرضته بكين في هونغ كونغ في عام 2020، ويواجه إمكان الحكم عليه بالسجن مدى الحياة.

(أسوشييتد برس)

اعتقالات سياسية في تنزانيا

كشف جون مريما المتحدث باسم حزب تشاديما، حزب المعارضة الرئيسي في تنزانيا، أمس الاثنين، أن الشرطة ألقت القبض على توندو ليسو نائب رئيس الحزب وجون منيكا الأمين العام للحزب وآخرين، مساء أول من أمس أمس الأحد. وجاءت الاعتقالات الجديدة بعد ساعات من حظر الشرطة مؤتمراً لجناح الشباب في حزب تشاديما، قائلة إن الفعالية كانت تستهدد الأمن العام. وأوضح المتحدث باسم الحزب أن «الشرطة اعتقلت أكثر من 400 شخص».

(فرانس برس)

فضية

قلق جزائري من تحشيدات المليشيات قرب الحدود

تتحفز الجزائر إلى جولة من التوتر مصدرها ليبيا مع تنامي قلقها من تحشيدات قوات اللواء المتقاعد خليفة حفتر قرب حدودها والتي ترى أن لها إبعاداً جيوسياسية واقتصادية

الجزائر ـ **عثمان لحياني**

يتعاظم القلق الجزائري تعاظماً لافتاً، من التحشيد العسكري في جنوبي ليبيا على مقربة من الحدود الجزائرية، بين قوات حكومة الوحدة الوطنية في طرابلس وقوات اللواء المتقاعد خليفة حفتر. هذا القلق عبّرت عنه وزارة الخارجية الجزائرية أخيراً ثلاث مرات في غضون أقل من أسبوع، ودعت كل الأطراف الليبية إلى وقف كل مظاهر التصعيد التي تفتح باب الاقتتال بين الفرقاء، لكن ما يزعج الجزائر، إضافة إلى مخاطر التهديد الأمني المترتبة عن مواجهة مسلحة محتملة، هي المخاوف من أن تُحدث هذه المواجهة واقعاً أمنياً وسياسياً جديداً، يضع قوات حفتر والحكومة التي تتبعه، والتي لا تعترف بهما الجزائر، على تماس مباشر مع الجزائر، قد يفرض عليها التصرف بطرق مختلفة. ويسود اعتقاد غالب لدى المجتمع السياسي والعسكري في الجزائر، بأن هناك علاقة وثيقة بين التوقيت السياسي الذي اختاره خليفة حفتر للتحرك نحو الجنوب الليبي، وبين الانتخابات الرئاسية في الجزائر، المقرّرة في سبتمبر/أيلول المقبل، على خلفية أن هذا التدبير يعتبر أن هذا التوقيت مناسب لكون السلطة الجزائرية مشغولة بالانتخابات، وهذا يرسّخ قناعة بأن حملة حفتر تستهدف في غاياتها لن يكون هناك تدخل عسكري جزائري، منعاً لأي إنهاك أو استنزاف قد يستهدف الجزائر مثلما يتم إنهاك واستنزاف روسيا في أوكرانيا، لكن ذلك لن يمنع الجزائر من توفير دعم لوجستي باشكال مختلفة لتعزيز ودعم قوات حكومة الوحدة، وربما استخدام طرق مختلفة أخرى (الطيران مجهول المصدر)، لصدّ تقدم حفتر».

ولفت قداش إلى أن اختيار حفتر لهذا التوقيت لإطلاق حملته العسكرية ليس اعتباطياً. وقال حول ذلك: «اختيار هذا الظرف جاء لتطويق عسكري جزائري، والتقليل من دورها الجيوسياسي». لكن الأبعاد السياسية والأمنية لا تطغى وحدها مبررات تحرك قوات حفتر، فثمة مبررات اقتصادية وبعدٌ يبدو أكثر أهمية ضمن حروب الطاقة، مدفوعة بأطراف دولية معنية بذلك، خصوصاً أن هذا التحرك جاء بعد فترة قصيرة من إعلان شركة المحروقات الجزائرية، سوناطراك، العودة إلى العمل في ليبيا واستئناف التنقيب في حقل غدامس والذي كانت تحوزه منذ ما قبل 2012، ولمنع هذا النشاط، إضافة إلى تعطيل حركة المعبر التجاري الذي يربط بين الدبداب الجزائرية وغدامس الليبية، ومشروع المنطقة التجارية الحرة بين البلدين، وإحباط سلسلة تفاهمات تمت أخيراً بين حكومة البلدين وهيئات رجال الأعمال من الجزائر وليبيا ضمن تفاهمات «لقاء قرطاج» الثلاثي مع تونس (مع الجزائر وحكومة الوحدة).

وأبدى الباحث المتخصص في الشؤون الأمنية، والذي كان أعد دراسة حول الأمن في منطقة الساحل، عمار سيقة، تأييده لهذا الطرح، مؤكداً أن «العربي الجديد»، أن «تحرك قوات حفتر نحو الحدود الجزائرية وإن كان تحت مبرر تأمين الحدود ومكافحة تهريب النفط ومواد الطاقة نحو الجنوب عبر المنفذ إلى النيجر، إلا أنه يحمل في طياته الكثير من الرسائل التي تستهدف بالأساس حوض غدامس المتاخم للحدود الجزائرية والغني بالغاز الطبيعي، والذي سيحرك حرب طاقة في المنطقة، لا سيما إذا دخلت الشركات الأجنبية على الخط». وفي رأيه، فإن «حفتر ومن وراءه، يعتقدون بأن التوقيت مناسب بسبب انشغال الجزائر بتنظيم انتخابات رئاسية».

سيف الدين قداش: لن يكون هناك تدخل عسكري جزائري

ويطرح سؤال حول الكيفية التي ستتصرف بها الجزائر إزاء هذه التطورات. وفي رأي سيقة، أن «هذا الوضع سيدفع الجزائر إلى التصرف على مستويين: سياسي تتولّف فيه الجزائر المستوى الدبلوماسي، وعلى محور الجزائر - طرابلس لدفع حكومة الدبيبة لكبح طموحات حفتر، والمستوى الميداني من خلال رفع جهوزية الجيش».

تبديه الجزائر على كل المستويات السياسية والعسكرية والأمنية بهذه التطورات.

خلال الفترة الماضية، عملت الجزائر على توجيه رسائل سياسية غير معلنة إلى الأطراف الراعية لقوات حفتر، سواء عبر التصريحات التي أدلى بها وزير الخارجية أحمد عطاف، أو عبر القنوات الدبلوماسية غير معلنة، بشأن رفضها لأي محاولة لفرض أمر واقع وتغيير الخطوط، وهي رسائل كانت بالغة الوضوح بشأن الموقف الجزائري الرافض لأي تغيير للخطوط من دون وجود توافقات سياسية بين الأطراف الليبية المعنية مباشرة بالأزمة، ومنعاً لكسر جهود الحل السياسي وإعادة بعث مسار الانتخابات في ليبيا.

وقال وزير الخارجية الجزائري أحمد عطاف خلال استقباله السفير الليبي في الجزائر صالح همه محمد بكده، أول من أمس الأحد، إن «عمليات الحشد العسكري في اتجاه المناطق الغربية والجنوبية للبلاد تحمل أخطاراً محدقة بتجدد الاشتباكات والمواجهات بين الأطراف الليبية، تمس مرات في غضون أقل من أسبوع، ودعت كل الأطراف الليبية إلى وقف كل مظاهر التصعيد والتفير في جنوب غربي ليبيا قد تُدخل البلاد في حالة من الفوضى، وأن أي حراك عسكري «يعتبر خرقاً لاتفاق وقف إطلاق النار».

وفيما أكد المجلس الرئاسي أن «رفع درجة الاستعداد وحشد القوات والإذن بتحركها هي اختصاص أصيل للقائد الأعلى للجيش الليبي من دون غيره (محمد المنفي بصفته رئيس المجلس الرئاسي الليبي)»، أشار إلى اعتزامه «اتخاذ تدابير تضمن الاستقرار وتخفف الاحتقان والاستقطاب». ومن هذه التدابير، وفق المجلس، «إدارة مشتركة للإنفاق العام وعوائد النفط بشكل شفاف، لمعالجة الاختناقات والتخفيف من معاناة شعبنا». وتتعدد قراءات المراقبين لأسباب تحرك حفتر العسكري والمفاجئ، بعد سنوات من انكسار آخر حملاته العسكرية التي استهدف فيها العاصمة طرابلس خلال عامي 2019 و2020. لكن الأكاديمي الليبي والمهتم بالشأن السياسي، فاضل الطويل، يؤكد أن الأهمية الاستراتيجية لمدينة غدامس تجعلها منطقة تنافس بين الفرقاء والخصوم الليبيين. يشرح الطويل، لـ«العربي الجديد»، أهمية غدامس الاستراتيجية، قائلاً إنها «منطقة حيوية بها منفذان دوليان، أحدهما مطار المدينة، والثاني منفذ الدبداب مع الجزائر». ويلفت إلى أن موقع المدينة «يمكّن من بسيطر عليه من تحقيق أمرين: الأول أن يفرض نفسه كأمر واقع على دول الجوار، مثل الجزائر المرتبطة بليبيا بمنفذ الدبداب في غدامس، وتونس التي ترتبط أيضاً بليبيا بمنفذ وازن القريب من غدامس. والأمر الثاني الهيمنة على منطقة اقتصادية ثرية بالغاز والنفط». وفيما يتحكم حفتر في حقل الشرارة، تتحكم فصائل الزنتان في حقل الفيل، وهما أكبر حقلين نفطيين في البلاد. لكن الطويل يرى أن «حقل الغاز له شراكات قوية مع دول يشكل النفط والغاز أهمية كبيرة في سياساتها». ويضيف أنه «لهذه الأسباب مجتمعة استنفرت الحكومة في طرابلس قواها للتصعيد، فهي تدرك جيداً أن حفتر لن يجازف مرة أخرى لمباغتة طرابلس عسكرياً، خصوصاً في ظل الوجود العسكري التركي إلى جانبها».

ويوافق الخبير الليبي في الشأن الأمني، الصيد عبد الحفيظ، على أن إعلان الحكومة نفير قواتها كان لمنع حفتر من اقتحام غدامس، «لكن من زاوية تنبيه الرأي الدولي حيال الخطر الذي قد يشكّله حفتر». ويلفت عبد الحفيظ، لـ«العربي الجديد»، إلى أن قوات الحكومة «لم تتحرك واكتفت برفع الجاهزية وتركت ثني حفتر عن خطوته لعواصم الغرب، والتي من الواضح أنها وجهت إنذاراً سريعاً لحفتر ومنعته من التحرك باتجاه غدامس، لاستشعارها بإمكانية أن تكون روسيا وراء هذه الخطوة»، في إشارة إلى بيان الدول الخمس التي طالبت في بيان مشترك بالوقف الفوري للتصعيد، وتلاه بيان حفتر بنفي عزمه التوجه إلى غربي البلاد. وفي الوقت الذي يذكّر فيه عبد الحفيظ بأهمية الطاقة الليبية بالنسبة لموسكو لمواجهة الحصار النفطي المضروب عليها من قبل واشنطن وحلفائها الأوروبيين، يلفت إلى إمكانية ارتباط التصعيد جنوب غربي ليبيا بالإقدام على إغلاق حقل الشرارة، الذي تديره شركات أوروبية، قبل حراك حفتر العسكري بأيام معدودة. ويعتبر أن ملامح صراع دولي «بدأت تظهر في أفق سماء ليبيا المثخمة بالسلاح وأسباب الحرب، فأحداث غدامس قد تكون الخطوة الأولى نحو اندلاع حرب دولية بوكالة الفصائل الليبية». ويلفت عبد الحفيظ إلى أن الأحداث في الآونة الأخيرة وسط التصعيد جنوب غربي ليبيا «تحمل العديد من المعطيات التي تتجه بمناطق غرب البلاد إلى ساحة حرب مفتوحة». ويقول إنه «منذ أن ازداد الحديث عن بدء شركات أمنية في تنفيذ خطط لدعم الحكومة المعترف بها دولياً في طرابلس في برامج حماية الحدود، تركزت أنشطة الحكومة الأمنية على ضبط حدودها الغربية، وسيطرت على منفذ رأس جدير مع تونس، كما صرح مسؤولوها بأن الدبداب سيكون الخطوة الأخرى»، معتبراً أنه «ليس من قبيل الصدفة أن يتحرك حفتر في غدامس ليستبق إجراءات الحكومة». ويشير إلى أن المنطقة «لا تتوفر فقط على أهمية اقتصادية كالنفط والغاز، وحيوية بالمنافذ، بل يتصل بها أهم القواعد العسكرية في المنطقة، وتحديداً قاعدة الوطية الجوية غرب البلاد، والجفرة وسط جنوب البلاد». ويتابع عبد الحفيظ شرحه لواقع المنطقة قائلاً إن «عديد التقارير تتحدث عن وجود أميركي في الوطية، أما الوجود الروسي في الجفرة فيكاد يكون معلناً، وكل هذه المعطيات قد تؤشر إلى دفع واشنطن وموسكو الأوضاع إلى مواجهة مسلحة بالوكالة». ويوضح أنه «حتى وإن تراجعت مظاهر التصعيد جنوب غربي ليبيا وأعلن حفتر ضمنياً تراجعه، إلا أن التحفز والترقب لا يزال قائماً، ما يجعل المنطقة على صفيح ساخن». يأتي ذلك في وقت زودت القوات التركية في ليبيا قاعدة الوطية الجوية بنظام الدفاع الجوي المتقدم «HİSAR-O100» ليحل محل نظام «MIM-23 Hawk»، وفق موقع مليتري أفريكا. ويُعرف ذلك النظام بحسب الموقع بأنه يضم صواريخ أرض - جو منخفضة إلى متوسطة الارتفاع، تعمل في جميع الأحوال الجوية، وطورته وصممته شركة «Raytheon»، التي تتخذ من الولايات المتحدة مقراً لها، وقد سلمته أنقرة إلى حكومة الوحدة الوطنية كجزء من حزمة مساعدات عسكرية.

تقرير

أزمة زيارة رئيس حكومة شرق ليبيا لمصر

سبّبت زيارة رئيس حكومة شرق ليبيا اسامة حماد القاهرة، إحياءَ الأزمات بين القاهرة وطرابلس، مع رد الأخيرة بطرد دبلوماسيين مصريين من أراضيها

القاهرة ـ **العربي الجديد**

عادت العلاقات بين مصر وحكومة الوحدة الوطنية الليبية برئاسة عبد الحميد الدبيبة إلى مربع الأزمات مجدداً بعد فترة هدوء، بعدما فجر استقبال أسامة حماد رئيس الحكومة المنبثقة عن مجلس النواب الليبي المحسوبة على معسكر شرق ليبيا، غير المعترف بها دولياً، بشكل رسمي في مصر، من جانب رئيس الوزراء مصطفى مدبولي، أزمة جديدة بين المسؤولين في القاهرة وحكومة الوحدة الوطنية في طرابلس المعترف بها دولياً. وفي تطور مفاجئ استقبل مدبولي، أول من أمس الأحد، رئيس حكومة شرق ليبيا أسامة حماد، في المقر الصيفي للحكومة المصرية في مدينة العلمين الجديدة. وردا على ذلك، طردت حكومة الوحدة الوطنية اثنين من الدبلوماسيين من السفارة المصرية في طرابلس، ما أثار أزمة دبلوماسية جديدة بين ليبيا ومصر، وزاد من حدة التوترات القائمة بالفعل بين الإدارات المتنافسة في شرق ليبيا وغربها. وأملهت حكومة الوحدة الوطنية في طرابلس بقيادة رئيس الوزراء عبد الحميد الدبيبة، أول من أمس الأحد، مستشار السفارة عادل محمد حسني والسكرتير الثاني محمد ممدوح مصطفى الشربيني 72 ساعة لمغادرة البلاد. والاثنان متهمان بالقيام بأنشطة استخباراتية تضر بمصالح الدولة. وجاء القرار استجابة للزيارة الرسمية لرئيس حكومة شرق ليبيا أسامة حماد إلى القاهرة، وشارك في الاجتماع بلقاسم حفتر مدير صندوق تنمية وإعمار ليبيا وأحد أبناء اللواء المتقاعد خليفة حفتر، مما أثار احتجاجات من جانب حكومة الوحدة الوطنية، لأنّ جعلها تستجيب لأي خطط قد تتبناها مصر بالشراكة مع تركيا من أجل دفع الأطراف الليبية نحو الجلوس من جديد إلى طاولة الحوار السياسي، ولكن هذه المرة برعاية مصرية تركية». وأعربت وزارة الخارجية الليبية عن استيائها من هذا الاستقبال، وذكرت في بيان أنها «تعبر عن عميق استيائها ورفضها للتصرف الدبلوماسي الذي أقدمت عليه الحكومة المصرية، من خلال استقبالها بشكل رسمي لأجسام موازية لا تحظى بأي اعتراف دولي». وأضافت: «رغم أن هذه الخطوة ليست ذات أي أثر واقعي، إلا أنها خروج عن وحدة الموقف الدولي الرافض لعودة البلاد إلى حالة الانقسام والاحتراب، كما أنها تتنافى بوضوح مع الدور المصري والعربي والإقليمي المنتظر في دعم وحدة ليبيا وأستقرارها وتحصينها من محاولات التشويش والتقسيم». وحسب معلومات توفرت لـ«العربي الجديد»، فإن هناك تقديرات لدى مسؤولين في وزارة الخارجية المصرية عن الملف الليبي، بأن التحركات الجديدة لم تحظ بدراسة كافية قبل اتخاذها خاصة في ظل تمتع الدبيبة بموقف ثابت مع الإدارة الأميركية، إذ تعتبره واشنطن حليفاً موثوقاً، عكس قائد قوات شرق ليبيا خليفة حفتر». وأشارت تقديرات المسؤولين في الخارجية المصرية إلى أن «فرص إنهاء الدبيبة الأزمات التي تواجهه كبيرة في ظل الدعم الأميركي، وهو ما يعرض المصالح المصرية في غرب ليبيا لانتكاسة جديدة، خصوصاً بعد الحصول على حصة من إعادة الإعمار هناك». وجاء لقاء مدبولي وحماد بعد زيارة قام بها رئيس المخابرات العامة المصرية اللواء عباس كامل إلى ليبيا في السادس من أغسطس/آب الحالي، بشكل مفاجئ، حيث التقى خليفة حفتر، وسط تساؤلات بشأن توقيت الزيارة وتفاصيلها. وبحسب معلومات «العربي الجديد»، فإن كامل نقل مطلباً أميركياً يتعلق بالترتيبات الخاصة بالحدود الجنوبية الليبية.

وبحسب المعلومات فإن رئيس المخابرات المصرية «بحث مع المشير المنتقاعد حفتر، تشكيل قوات عسكرية مشتركة من القوات التابعة لشرق ليبيا الخاضعة لقيادته، والقوات التابعة لحكومة الوحدة الوطنية في غرب ليبيا، لتأمين الحدود الجنوبية الليبية وضبطها ومنع انتقال العناصر الإرهابية من مالي إلى ليبيا خلال الفترة المقبلة، وذلك في ظل معلومات استخباراتية أميركية حول نشاط للعناصر المتطرفة هناك، ووجود خطط لانتقالهم إلى ليبيا في ظل عمليات المواجهة، بعد إعلان مالي والنيجر وبوركينا فاسو عن كونفدرالية الساحل والتنسيق لمواجهة الأخطار المشتركة». وبحث كامل أيضاً مع حفتر «مخاوف الدول الغربية والإدارة الأميركية من نشاط القوات التابعة له في منطقة الجنوب الغربي الليبي، حيث تعتبر تلك الدول أن نشاط هذه القوات في المنطقة الخاضعة لسيطرة قوات حكومة الوحدة الوطنية برئاسة عبد الحميد الدبيبة، من شأنه أن يعيد أجواء الحرب بين الجانبين وبسقط اتفاق وقف إطلاق النار الموقع بين الجانبين في 2020».

سعد سلامة: هناك سياسة مصرية مبنية على احتضان قوى شرق ليبيا

حماد (يمين) ومدبولي في العلمين، الأحد (أكس)

قضية

تخشى الحكومة والجيش في باكستان من احتمال أن تؤدي الاحتجاجات الشعبية فيها، بقيادة القبائل، إلى تكرار سيناريو بنغلادش، التي أطاحت بحكم رئيسة الوزراء الشيخة حسينة

احتجاجات باكستان
مخاوف من تكرار سيناريو بنغلادش

إسلام آباد ـ **صبغة الله صابر**

في موازاة تصاعد التوتر الأمني بدأ تحرك احتجاجي واسع في باكستان بقيادة تيارات عدة لأهداف متنوعة، ولكن المشاركة الشعبية القوية فيها، والمساس بمؤسسات الدولة وتحديداً المؤسسة العسكرية الباكستانية، أثارت مخاوف من تحول باكستان إلى بنغلادش جديدة، التي أطيح بحكم رئيسة الوزراء الشيخة حسينة فيها في الفترة الماضية. ودفعت هذه التطورات قائد الجيش الباكستاني الجنرال عاصم منير والمؤسسة العسكرية بمجملها، إلى تهديد من يسعى إلى إثارة البلبلة في البلاد من خلال الحراك الاحتجاجي. وتطرق منير في خطاب له في اجتماع لعلماء الدين في العاصمة إسلام آباد، الخميس الماضي، إلى هذه الاحتجاجات، معتبراً أن الاحتجاج السلمي حق للجميع ولكن أتعهد بالوقوف بصرامة في وجه كل من يأخذ القانون في يده، ويعبث بأمن واستقرار باكستان لأن الأمن حالياً جاء بعد تضحيات كبيرة، والآلاف من رجال الأمن وأبناء الشعب ضحوا بدمائهم، من هنا أحذر كل من يسعى لإثارة البلبلة في البلاد. كما أكد قائد الجيش أن كل من لا يحترم دستور البلاد لن نعتبره مواطناً باكستانياً وسنتعامل معه بيد من حديد وبكل قسوة. وقد فسرت الجزئية الأخيرة من خطاب قائد الجيش في سياق الحديث عن حركة طالبان الباكستانية والتي سماها بـ«فتنة الخوارج»، ولكن هناك من المحللين والمراقبين من اعتبروها إشارة إلى بعض البلوش وبعض القبائل البشتونية بالإضافة إلى طالبان الباكستانية.

في السياق، اعتبر المحلل السياسي، المهتم بشؤون القبائل الباكستانية فريد الله خان، في حديث لـ«العربي الجديد»، أنه «مع الأسف في الآونة الأخيرة نحن نسمع ممن يقود الحراك الاحتجاجي، خصوصاً بين البلوش والبشتون، يقول جهاراً إنه لا يحترم دستور باكستان، بدعوى أن الدستور موضوع فقط للحفاظ على مصالح إقليم البنجاب، كبرى الأقاليم الباكستانية، بينما البشتون والبلوش محرومون من حقوقهم». وأضاف: «نعم، هناك حركات مسلحة من القبائل، ففي البلوش هناك الحركات الانفصالية، تحديداً جيش تحرير بلوشستان، وهي منذ البداية لا تعترف بدستور باكستان وتحارب كل من ينتمي لباكستان»، معتبراً أن هذه الحركات «ترى أن الجيش الباكستاني احتل أراضي البلوش، وهكذا في البشتون تنظيمات مسلحة ترفض الدستور الباكستاني مثل طالبان الباكستانية وجيش الأحرار وفصائل أخرى صغيرة». واستدرك خان بالقول: «لكن ما هو جديد هو أنه عدا التنظيمات المسلحة، هناك تيارات غير مسلحة ترفع شعار معارضة الدستور الباكستاني، على سبيل المثال في اعتصام البلوش الأخير في ميناء غوادر، سمعنا هتافات بين الشباب يرفضون الدستور الباكستاني وهتافاتهم تشبه هتافات الانفصاليين البلوش، وهكذا شأن حركة الحماية عن البشتون، والتي لها نفوذ كبير في أوساط القبائل، خصوصاً الشباب، وهي ظاهرة خطيرة».

وأوضح خان أن «زعيم حركة الحماية عن البشتون منظور بشتين، أكد علناً في اجتماع شعبي في وزيرستان في 18 يوليو/ تموز الماضي، أنه مع الأسف، تشير المعطيات على الأرض إلى أنه لا يمكننا السير قدماً مع باكستان، إلى لم تعرف الحفاظ على حقوقنا طيلة العقود الماضية». وأضاف أن «الأوساط القبلية رحبت بتلك التصريحات، مما دفع حركة حماية البشتون إلى التحضير لاجتماع قبلي كبير في 11 أكتوبر/تشرين الأول المقبل، تحت اسم محكمة البشتون، من أجل اتخاذ القرار المستقبلي بشأن باكستان، وسيستمر الاجتماع ثلاثة أيام، ومن المرجح عقده في وزيرستان. وهناك اجتماعات مكثفة وحراك كبير بين الشباب والقبائل من أجل الاستعداد لهذا الاجتماع، والهدف هو أن تقرر القبائل البشتونية وزعاماتها مستقبل علاقاتها مع باكستان وهو أمر خطير للغاية، يدركه كل من يعرف طبيعة القبائل البشتونية على مر التاريخ». وشدّد على أنه «لنضع في الحسبان الوضع في أفغانستان، لأن القبائل هناك ظهرها مفتوح وأمن. وبالتالي تعرف أنه حيال أي قرار يمكن لها أن تحصل على المساعدة من القبائل البشتونية على الجانب الثاني من الحدود، وهو أمر يحصل على مر التاريخ في كل الأزمات، ولكن الأمر يتعلق كثيراً بالعلاقة بين كابول وإسلام آباد، على الرغم من أنه لا توجد أي بوادر لتحسن تلك العلاقة في الوقت الحالي».

وفي إطار مفاوضات الحكومة الباكستانية، وخلفها المؤسسة العسكرية، فقد تمكنت السلطات الحكومية من الاتفاق مع الجبهة الشعبية البلوشية على إنهاء الاعتصام المفتوح قرب ميناء غوادر في إقليم بلوشستان. وأعلنت الجبهة، الجمعة الماضي، أنه «بعد مفاوضات مع الحكومة أنهت الاعتصام الذي شارك فيها الآلاف من أبناء البلوش، الذين يطلبون من الحكومة ومن أجهزة أمن الدولة وقف حملات الاعتقال في صفوف البلوش وحل قضية المختفين قسرياً». ولم تتطرق الجبهة إلى مضامين المفاوضات ونتائجها، لكنها شدّدت على أن الحراك الاحتجاجي «سيستمر في صورة مختلفة، من أجل الضغط على الحكومة كي ترضخ لمطالبها». والسبت الماضي، عقدت الجبهة مهرجاناً شعبياً كبيراً في منطقة تربت بإقليم بلوشستان، مؤكدة على مواصلة الحراك حتى الوصول إلى كافة مطالبها، كما شهد المهرجان هتافات معارضة للجيش والمؤسسة العسكرية.

وفي إطار تلك العلاقة العدائية، تستعد باكستان للاحتفال بيوم الاستقلال، غداً الأربعاء، بشكل غير مسبوق وكبير، وفق تأكيدات الحكومة. غير أن ما عكر صفو ذلك هو وصف قبائل وزيرستان هذا اليوم بـ«الأسود»، مانعة رفع الأعلام الباكستانية، مع التنديد بمشاريع الجيش والحكومة في منطقة قبائل وزيرستان، وهناك خشية من تمدد الظاهرة إلى قبائل البشتون الأخرى، بينما يفعل البلوش ذلك أصلاً منذ عقود. في السياق، أعلن الزعيم القبلي بيت الله، المتحدث باسم المهرجان هتافات معارضة للجيش والمؤسسة العسكرية.

وفي إطار تلك العلاقة العدائية، تستعد باكستان للاحتفال بيوم الاستقلال، غداً الأربعاء، بشكل غير مسبوق وكبير، وفق تأكيدات الحكومة. غير أن ما عكر صفو ذلك هو وصف قبائل وزيرستان هذا اليوم بـ«الأسود»، مانعة رفع الأعلام الباكستانية، مع التنديد بمشاريع الجيش والحكومة في منطقة قبائل وزيرستان، وهناك خشية من تمدد الظاهرة إلى قبائل البشتون الأخرى، بينما يفعل البلوش ذلك أصلاً منذ عقود. في السياق، أعلن الزعيم القبلي بيت الله، المتحدث باسم المهرجان هتافات معارضة للجيش والمؤسسة العسكرية.

وزيرستان، السبت الماضي، أن «الاجتماع القبلي قرر يوم استقلال باكستان من الهند يوماً أسود، وذلك لأننا لسنا أحراراً، القبائل تعيش تحت وطأة الجيش الباكستاني. نحن لسنا في أمان داخل منازلنا، قوات الجيش تدخل منازلنا متى شاءت، وتقتل أبناءنا وتخطفهم. من هنا سنرفع الأعلام السوداء على منازلنا وفي الأماكن العامة («غداً الأربعاء»). وأوضح أن «القبائل قررت أن تعاقب كل من يرفع العلم الباكستاني، سواء من داخل القبائل أو من يأتي من الخارج، علاوة على تشكيل قوة من أجل القضاء على أنابيب الغاز التي قامت قوات الجيش بنشرها في عام 2017 بقوة السلاح وأرغمت القبائل على ذلك. الآن كل قبيلة ستقدم 200 شخص من صفوفها من أجل تشكيل تلك القوة، التي ستقضي على أنابيب الغاز التي تنقل غازنا إلى مناطق باكستان الأخرى. كما أن القبائل في المنطقة التي تمر منها تلك الأنابيب تساعد تلك القوة وتقف إلى جانبها»، مشدداً على أن «القبائل لن تصمت حيال ما تتعرض لها من العبثية من قبل الرئاسة الباكستانية والجيش والاستخبارات». كذلك أنهت الجماعة الإسلامية، ثاني أكبر جماعة دينية بعد جمعية علماء باكستان في البلاد، اعتصامها في مدينة راولبندي، الذي استمر 15 يوماً، للمطالبة بخفض أسعار الكهرباء والضرائب، وذلك بعد توقيع إتفاقية مع الحكومة، وعدت من خلالها الأخيرة بخفض أسعار الكهرباء. وتعليقاً على إنهاء الاعتصامين، أوضح الإعلامي الباكستاني نصير أحمد في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «اعتصام الجماعة الإسلامية ليس إلا أمراً روتينياً تقوم به الجماعة بين الحين والآخر كي تطرح نفسها في الساحة، ولكن الجميع يعرفون أنه على الرغم من التوافق مع الحكومة على خفض أسعار الكهرباء، إلا أنها لا تستطيع فعل شيء، لأنها ليست في وضع يمكنها فيه خفض الأسعار والضرائب». وأضاف أحمد أن «الأهم هو حراك البلوش والمؤسسة العسكرية تنظر إليه بحذر شديد، لأنه وإن أنهت الجبهة الشعبية البلوشية الاعتصام قرب ميناء غوادر، لكن الأمر لم يحصل لأن الحكومة أو المؤسسة العسكرية وافقت على مطالبها، بل لأنه كانت هناك خشية من الصدام مع قوات الجيش التي حاصرت موقع الاعتصام. كما أنه عملياً لم يكن بإمكان الجبهة مواصلة الاعتصام، لأن مئات السيارات كانت متوقفة في الطريق ولم تكن قوات الجيش تسمح بالدخول إلى المنطقة، كما أن المشاركين يواجهون شحاً في الغذاء والدواء وبالتالي لم يكن هناك خيار سوى إنهاء الإعتصام، إلا أن الحراك متواصل وآخذ في التصعيد. البلوش لن يهدؤوا والحكومة غير مستعدة لأن تقبل مطالبهم، لأن القضايا التي تهم البلوش بيد الاستخبارات والجيش، خصوصاً قضية المختفين قسراً، وعمليات القتل الغامضة».

وفي موازاة انتهاء اعتصامي غوادر وراولبندي، ظلت جبهات أخرى مفتوحة في وجه الحكومة الباكستانية وقتاً طويلاً، ومنها اعتصام البشتون في إقليم بلوشستان قرب الحدود الأفغانية، بتنظيم من القبائل البشتونية المطالبة بفتح الحدود الأفغانية للعبور من دون الإجراءات الرسمية. وانتهت هذه القبائل الاعتصام في 22 يوليو الماضي بعد توقيع اتفاق مع الحكومة، تمت الموافقة فيه على عبور سكان المناطق المحاذية على طرفي الحدود من دون إجراءات عبور، وذلك بعد اعتصام استمر 11 شهراً. وعلى الرغم من أن السلطات الباكستانية فتحت الحدود في وجه سكان البشتون من دون تفعيل إجراءات العبور، لكنها عادت وأقفلتها في اليوم التالي، بعد انتهاء الاعتصام. وعقدت القبائل عدة اجتماعات مع المسؤولين في الحكومة، ولكنهم تراجعوا عن التوافق ما جعل القبائل تنظم الإعتصام من جديد.

بدوره، واصل حزب حركة الإنصاف في اجتماعاته الضغط على الحكومة من أجل الإفراج عن رئيس الحكومة السابق عمران خان، ولكن الجديد في ذلك هو الحراك الطلابي، بقيادة اتحاد الطلاب التابع لحزب خان، وذلك تأثراً بما حدث في بنغلادش، ومن مطالب الحراك الطلابي الإفراج عن عمران خان وعدم تدخل المؤسسة العسكرية في الشؤون السياسية وحل لجنة الانتخابات الوطنية وتشكيل لجنة جديدة محايدة. من جهتها، شنّت الاستخبارات الباكستانية حملة اعتقالات في صفوف الناشطين في هذا الحراك، ومنهم محمد عامر أحد المسؤولين في الاتحاد، ووحيد الله وهو مسؤول في نقابة طلابية لحزب عمران خان وعدد آخر. ومع أن موضوع الحراك الطلابي اقتصر على الاجتماعات الصغيرة والمؤتمرات الصحافية للنقابات الطلابية، غير أن الطلاب أبدوا استعدادهم للنزول إلى الشارع، مما أثار مخاوف صنّاع القرار من تكرار ما حصل في بنغلادش في باكستان.

وتعليقاً على ذلك، لفت المحلل السياسي الباكستاني عبد القدير في حديثٍ لـ«العربي الجديد»، إلى أن هناك حراكين: الحراك القبلي المتمثل في الاعتصام في بلوشستان، وما تقوم به حركة الحماية عن البشتون، التي لا تسعى إلى تغيير الحكومة أو تأييد حزب سياسي بل إن مشكلتها هي مع الرئاسة الباكستانية، وترفع قضايا مهمة لمستقبل باكستان كما أنها ترفع شعارات ضد الجيش، وهذا الحراك خاص بمنطقة جغرافية محددة وهي منطقة البشتون. وقد يكون ما يحدث بالتنسيق مع البلوش أيضاً. والمؤسسة العسكرية تنظر إلى هذا الحراك بشكل حذر، وربما تعتبره خطراً على مستقبل باكستان خصوصاً في ظل الوضع في أفغانستان، والقوة التي تستمدها القبائل البشتونية من القبائل الأفغانية وحتى من الحكومة الأفغانية، على حد تعبيره. وأضاف عبد القدير: «أما الحراك الطلابي فمطالبه هي مطالب الشعب الباكستاني، وأظن أن الجيش مستعد للتغيير، وإيحاءات القادة في حزب خان تشير إلى أن تغييرات في الطريق، والمؤسسة العسكرية قد تصل إلى حل مع حزب خان. بالتالي هذا الحراك، قد يكون في صالح المؤسسة العسكرية، لأنها ستحصل على ذريعة من أجل تغيير تعاملها مع حزب خان وحيال بعض المؤسسات، كلجنة الانتخابات، وهناك تسريبات تؤكد أن وجه الحكومة الباكستانية وقتاً طويلاً، ومنها وجه الحكومة الباكستانية قد حصل في العلاقات بين المؤسسة العسكرية وبين حزب خان».

تظاهرة للبشتون في كراتشي، 10 فبراير 2019 (رضوان تبسم/فرانس برس)

> فريد الله خان: يرى البلوش أن الجيش الباكستاني احتل أراضيهم
>
> عبد القدير: الشعب مؤيد للحراك الطلابي والجيش مستعد للتغيير

حالات الإخفاء القسري

شهدت باكستان العديد من حالات الاختفاء القسري، وشملت تلك المتعلقة في بلوشستان، اكبر اقليم في باكستان، الاعتقالات غير المعلنة التي يقال ان اجهزة المخابرات تقوم بها، ولا يمكن للمحاكم تعقبها ولا تعترف بها الحكومة. ومن بين الضحايا سياسيون وصحافيون ونشطاء حقوق انسان وطلاب. وكانت هيئة التحقيق في قضية الاختفاء القسري قد كشفت في 8 يناير/كانون الثاني الماضي، ان «عدد القضايا التي سجلها اهالي المختفين لديها تجاوز عشرة آلاف» قضية.

إحباط هجوم إرهابي

اعلنت الشرطة الباكستانية، امس الاثنين، ان وحدة مكافحة الارهاب التابعة لها في اقليم السند، جنوبي باكستان، نجحت في احباط هجوم ارهابي كبير كان مخططا تنفيذه بالتزامن مع ذكرى يوم استقلال باكستان، المقرر غدا الاربعاء. واوضحت الشرطة في بيان، ان ارهابيين اثنين كانا يخططان لتفجير يستهدف احتفالا رئيسيا وسجنا في يوم الاستقلال، مشيرة الى انه تمت مصادرة متفجرات بزنة 350 غراما وقنبلة يدوية وفتيل كانت بحوزة الموقوفين.

الحدث

بوتين يتوعّد كيف بالردّ

القوات الأوكرانية تواصل توغلها في كورسك الروسية

على وقع مواصلة الجيش الاوكراني توغله في كورسك الروسية، توعّد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين كيف بالردّ، وسط كشف سلطات كورسك نزوح اكثر من 121 الفاً. في المقابل، نشب حريق في محطة زابوريجيا الاوكرانية النووية، لكنه لم يشكّل خطراً وفق الوكالة الدولية للطاقة الذرية

في اليوم السادس على الاختراق الأوكراني الواسع لمقاطعة كورسك الروسية، أمس الاثنين، اعتبر الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، أن «العدو سيتلقى من دون شك رداً مناسباً»، داعياً إلى «طرد» الأوكرانيين من الأراضي الروسية. وتزامن حديث بوتين مع إقرار موسكو بسقوط عشرات البلدات بأيدي الجيش الأوكراني، وتوجيهها دعوات متلاحقة للإجلاء من كورسك، وأيضاً من بيلغورود المجاورة، فضلاً عن نشوب حريق في محطة زابوريجيا للطاقة النووية الأوكرانية، التي تسيطر عليها روسيا.

في موسكو، رأى بوتين، أمس الاثنين، أن «أوكرانيا تحاول تقويض استقرار روسيا بتوغلها... لكنها لن تنجح». وأضاف في اجتماع بثه التلفزيون مع مسؤولين كبار وحكام محليين، أن «الخسائر التي تتكبدها القوات المسلحة الأوكرانية تتزايد بشدة». وتابع قائلاً: «العدو سيتلقى من دون شك رداً مناسباً وكل الأهداف التي نحن بصددها ستتحقق بالتأكيد». وإذ أعتبر الرئيس الروسي أن هجوم كيف «محاولة لوقف هجوم موسكو في (حوض) دونباس (يضم إقليمي لوغانسك ودونيتسك)»، رأى أن أوكرانيا «تسعى لتحسين موقفها التفاوضي» بعملية الاختراق. واعتبر بوتين أن «أوكرانيا ربما كانت تأمل في زعزعة استقرار الوضع الداخلي في روسيا»، مضيفاً أنها «فشلت في تحقيق الهدف، وإن عدد المتطوعين للانضمام إلى الجيش الروسي قد زاد»، متهماً كيف بـ«تنفيذ إرادة» الدول الغربية. بدوره، وفي الاجتماع نفسه، أعلن حاكم منطقة كورسك الروسية بالوكالة البكسي سميرنوف، أن القوات الأوكرانية سيطرت على 28 بلدة في كورسك. وأبلغ سميرنوف بوتين أن العملية الأوكرانية التي يحاول الجيش الروسي صدها منذ ستة أيام، تمتد في منطقة بعمق 12 كيلومتراً وعرض 40 كيلومتراً. وكشف سميرنوف أن نحو 121 ألف شخص تم إجلاؤهم من المنطقة الحدودية مع أوكرانيا بسبب التوغل المسلح لقوات كيف فيها. برس إن الهدف من هذه العملية غير المسبوقة هو زعزعة الوضع في روسيا من خلال إظهار نقاط ضعفها. وفي قرية حدودية أوكرانية، تحدث جنود فضلوا عدم الكشف عن هوياتهم لـ«فرانس برس»، وقالوا إنهم أرسلوا للقتال في روسيا. إلى ذلك، انتقد الجنرال المتقاعد أندريه غوروليف، عضو مجلس النواب الروسي، الجيش الروسي لفشله في حماية الحدود بشكل صحيح. وقال: «في حين قام الجيش بزرع حقول الغام في منطقة الحدود، إلا أنه فشل في نشر قوات كافية لمنع الغارات المعادية». وأضاف عبر قناته على منصة تليغرام: «للأسف، لم يكن لدى القوات التي تحمي الحدود أصول استخبارية. لا أحد يحب رؤية الحقيقة في التقارير، الجميع يريد فقط سماع أن كل شيء على ما يرام».

في السياق، قال باسي باروينين، المحلل في وكالة الاستخبارات مفتوحة المصدر "بيلاك بيرد غروب، ومقرها فنلندا، إن المرحلة الأصعب من التوغل الأوكراني من المرجح أن تبدأ الآن مع دخول الاحتياطيات الروسية إلى المعركة. وأضاف في حديث لوكالة أسوشييتد برس، أنه «إذا كان الأوكرانيون سيتقدمون أكثر من حيث هم الآن، فستكون معركة صعبة، على عكس اللحظات الأولى لهذا الهجوم».

بدوره، اعتبر معهد دراسات الحرب، ومقره الولايات المتحدة، أن تقدم أوكرانيا في الأراضي الروسية «يتحدى الافتراضات العملياتية والإستراتيجية» للقوات الروسية. وأضاف المعهد في تقرير نُشر، مساء أول من أمس الأحد، أن هذا التوغل «قد يجبر روسيا على نشر مزيد من الأصول العسكرية على الحدود الطويلة بين البلدين». ووصف المعهد القوات الروسية التي ردت على التوغل بأنه «تم حشدها على عجل وبشكل متباين». في أوكرانيا، ورغم أنه أدى إلى رفع المعنويات، لكن التوغل في الأراضي الروسية تسبب أيضاً بقصف المناطق الحدودية من قبل الجيش الروسي، ما دفع السلطات الأوكرانية إلى إصدار أوامر بإجلاء نحو 20 ألف شخص. وأشار فيتالي كابوروخين، المشرف على مساعدة النازحين الأوكرانيين، إلى أن الهجوم الأوكراني الذي تم التخطيط له سراً وتم تنفيذه من دون سابق إنذار، فاجأ سكان المناطق المجاورة. وأوضح هذا الرجل الذي يعمل مع منظمة بلوريتون للإغاثة في حديث لوكالة فرانس برس أن «الناس متأثرون. يتعين عليهم مغادرة منازلهم. ينبغي أن يتركوا كل شيء». وأضاف: «الحسن الحظ، كانت عملية من جانبنا والقوات الروسية لم تات إلى هنا، وإلا لكان الوضع أسوأ». في غضون ذلك، عادت المخاوف من احتمال زعزعة استقرار محطة زابوريجيا النووية الأوكرانية إلى الواجهة مساء الأحد، إذ احترق أحد برجي التبريد تماماً، بعد تعرضه لهجوم ادّعت روسيا أن القوات الأوكرانية شنته باستخدام مسيرتين. وقالت المتحدثة باسم المحطة التي تسيطر عليها روسيا، يفغينيا ياشينا، لوكالة تاس الرسمية الروسية، أمس الاثنين، إن «برج التبريد احترق من الداخل تماماً بلا خطر انهيار»، مؤكدة أن الحريق لم يؤثر على أداء المحطة المعطلة منذ سبتمبر/أيلول 2022. وأضافت ياشينا: «لكن من وجهة نظر سلامة المحطة ومبادئ الأمن النووي الذي يتحدث عنها دوماً مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية، رافاييل غروسي، فإن الحريق ببرج التبريد يشكل انتهاكاً مباشراً لسلامة المحطة». وأكدت أن موعد ترميم برج التبريد سيتم الإعلان عنه بعد تقييم الأضرار.

وكانت ممثلية روسيا الدائمة لدى المنظمات الدولية في فيينا قد أعلنت مساء الأحد، أن موسكو ستطالب الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالكشف عن الجهة المتسببة بقصف منطقة محطة زابوريجيا النووية. وأضافت الممثلية في بيان نشرته على قناتها على منصة تليغرام، أرفقت فيه صورة تظهر البرجين، أن «استمرار التعتيم سيزيد لدى كييف الشعور بالإفلات من العقاب». وادّعى حاكم مقاطعة زابوريجيا الموالي لروسيا، يفغيني بالبتسكي، مساء الأحد، أن قصف القوات المسلحة الأوكرانية أسفر عن اشتعال بموقع لنظم التبريد في المحطة النووية. من جانبه، حمّل الرئيس الأوكراني، فولوديمير زيلينسكي، روسيا المسؤولية عن الحريق بمحطة زابوريجيا. واعتبرت الوكالة الدولية للطاقة الذرية التابعة للأمم المتحدة، المتشرة في المنشأة المكونة من ستة مفاعلات، أن خبراءها شاهدوا دخاناً كثيفاً يتصاعد من المنطقة الشمالية للمحطة التي تحتلها روسيا بعد عدة انفجارات. وأضافت الوكالة في بيان أنه لم يتم الإبلاغ عن أي تأثير على السلامة النووية في المحطة، مشيرة إلى أن « المحطة أبلغت الفريق بهجوم مزعوم بطائرة مسيرة على أحد أبراج التبريد الموجودة في الموقع». أما مدير الوكالة رافاييل غروسي، فاعتبر في تعليق على الحادثة أن «هذه الهجمات المتهورة تعرض السلامة النووية في المحطة للخطر وتزيد من خطر وقوع حادث نووي، ويجب أن تتوقف الآن».

ومحطة زابوريجيا الواقعة على ضفاف خزان كاخوفكا، هي الأكبر في أوروبا من جهة القوة والثالثة في العالم من جهة الحجم. وقبل بدء الحرب الروسية في أوكرانيا، كانت المحطة تولد نحو 40 مليار كيلوواط ساعة من الكهرباء سنوياً، موفرة بذلك خُمس حاجيات أوكرانيا من الكهرباء.

(العربي الجديد، رويترز، فرانس برس، أسوشييتد برس)

القرار الأخطر

اعتبرت صحيفة تايمز البريطانية، مساء الاحد، ان الهجوم الاوكراني على الاراضي الروسية «هو القرار الاكثر خطورة الذي اتخذه الرئيس الاوكراني فولوديمير زيلينسكي (الصورة)، منذ بدء الغزو الروسي لاوكرانيا في 24 فبراير/شباط 2022. وكشفت الصحيفة في تقرير، انه «تم التخطيط للهجوم منذ اشهر». ونقلت عن مصادر قولها ان «زيلينسكي مارس، في سرية تامة، ضغوطا لعدة اشهر على القيادة العسكرية لشن هجوم على الاراضي الروسية».

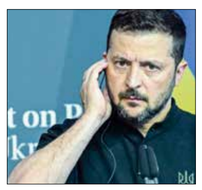

جنود اوكرانيون على الحدود مع روسيا في سومي، الاحد (فيا تليسلاف راتينسكي/رويتز)

قلّل محللون من جدية قرار الحكومة الصومالية فرض حظر شامل على تجارة الأسلحة وتهريبها داخل البلاد، إذ إن انتشار السلاح في الصومال يعود في جزء منه إلى غياب الثقة بالحكومة والصراعات القبلية، لا سيما قبل الانتخابات المحلية المقبلة

محاولة الحكومة صعبة لضبطه

السلاح المباح في الصومال

مقديشو ـ **نور جيدي**

في خطوة هدفها مكافحة انتشار السلاح غير المرخص في الصومال، والذي يُستخدم في جرائم ومواجهات تشهدها البلاد، أعلن مجلس الأمن القومي الصومالي، نهاية يوليو/تموز الماضي، فرض حظر شامل على تجارة الأسلحة وتهريبها في الصومال، وذلك لأول مرة بعد اندلاع الحرب الأهلية، مطلع تسعينيات القرن الماضي. وجاء هذا الحظر الحكومي بعد ضبط أسلحة مهربة منتصف يوليو الماضي، في منطقة شيل مدو بإقليم غلغدود بالقرب من الحدود الإثيوبية، في خطوة من شأنها خصوصاً كبح تهريب السلاح في الصومال. وبحسب خبراء فإن هدف هذا القانون حصر السلاح بيد السلطة الصومالية فقط، تفادياً لأي ضغوط دولية وأممية على الحكومة بسبب فشلها في ضبط السلاح المنفلت، وحفاظاً على إنجازاتها السياسية، لا سيما بعد نجاحها في الدفع إلى رفع حظر السلاح على البلاد، العام الماضي، والذي كان مفروضاً من مجلس الأمن منذ 1992. علماً أن الحظر الذي استمر ثلاثة عقود، كان بهدف منع سقوط أسلحة الجيش وذخائره ومواد تصنيع القنابل في أيدي حركة الشباب المرتبطة بتنظيم القاعدة. وشدد بيان مجلس الأمن القومي الصومالي، منتصف يوليو الماضي، على أهمية تنفيذ قوانين صارمة لمراقبة الأسلحة والذخائر في الصومال، مشيراً إلى أن النجاح في رفع حظر الأسلحة كان يعتمد أساساً على المراقبة الفعالة لإدارة الإمدادات العسكرية والأسلحة لقوات الأمن الوطنية الصومالية. وظاهرة انتشار السلاح في الصومال والسلاح المنفلت خارج نطاق الدولة، هي أكبر تحدٍ للحكومات المتعاقبة لبسط نفوذها في البلاد على مدار العقود الماضية، إذ انتشر السلاح على نطاق واسع وصار عدده يقدّر بملايين القطع، لدرجة أن الحكومات الصومالية عجزت عن وقف انتشاره داخل البلاد. في 18 يوليو الماضي، شهدت منطقة شيل مدو بإقليم غلغدود المتاخمة للحدود الإثيوبية، مواجهات عنيفة بين القوات الحكومية، التي ضبطت سيارتين كانتا تنقلان أسلحة غير مشروعة عبرتا الحدود الإثيوبية، ومليشيات قبلية كانت تحاول نهب الأسلحة. وأدت تلك المواجهات إلى مقتل 12 شخصاً، بينهم عناصر في القوات الحكومية، فيما لم يتم الكشف حتى الآن عن حجم تلك الأسلحة ووجهتها. وشكّل رئيس البرلمان الصومالي، أحمد مدوبي، لجنة برلمانية لتقصي الحقائق عن حادثة محاولة نهب الأسلحة المهربة، للوقوف عن كثب على حقيقة الجهات المتورطة فيها. وقال النائب الصومالي عبد الرحمن محمد، لـ«العربي الجديد»، إن «الأسلحة المهربة الآتية من إثيوبيا تشكّل

قوات أمن صومالية عقب عملية لـ«الشباب»، مقديشو، 21 اغسطس 2022 (حسن علي علمي/ فرانس برس)

> النائب عبد الرحمن محمد: الأسلحة من إثيوبيا محاولة لضرب أمن البلاد

أكبر محاولة إثيوبية لضرب أمن البلاد وتأجيج الصراعات القبلية التي تجددت في الصومال، لإشغال الحكومة الحالية في خلافات وصراعات داخلية وصرف انتباهها عن الأزمة العالقة بين البلدين». وأوضح أن «الحكومة الصومالية تدرك ما تدبره أديس أبابا ضد مقديشو من خطط وسياسات، وأن السلطات الأمنية مستعدة للتعامل بما يخص الأسلحة المهربة عبر حدود البلاد، وفرضت إجراءات صارمة ضد المتورطين في تهريب الأسلحة». من جهته، قال النائب في مجلس الشعب، يوسف حسن أحمد، لـ«العربي الجديد»، إن «الحكومة الصومالية لم تنشر معلومات صحيحة وكافية بشأن ملكية الأسلحة المهربة، والتي استولت عليها مليشيات قبلية في إقليم غلغدود، بل حاولت تضليل الرأي العام بشأن وجهة تلك الأسلحة». واعتبر أن «الحكومة متورطة في توريد تلك الأسلحة بطريقة غير قانونية، فهي تسعى لاستخدامها ضد الولايات الفيدرالية والسياسيين المعارضين لها خلال الانتخابات الرئاسية المقبلة في بعض الولايات الفيدرالية (في أكتوبر/تشرين الأول المقبل)، لكنها فشلت في تحقيق مسعاها».

في غضون ذلك قلل محللون سياسيون من جدية قرار فرض حظر شامل على تجارة الأسلحة وتهريبها داخل البلاد، وبالتالي مكافحة انتشارها في الصومال نظراً لضعف السلطات المعنية، إلى جانب غياب التعاون مع المجتمع الصومالي الذي قد لا يثق بالسلطة الحكومية. وقال المحلل السياسي الصومالي، أحمد جيسود، لـ«العربي الجديد»، إن «قرار فرض حظر شامل على تجارة الأسلحة ربما طرحته الحكومة قبل أن يحين أوانه، نظراً لعوامل كثيرة قد تعيق تنفيذه على أرض الواقع، كتعدد نظام السلطة في البلاد وضعف المؤسسات الأمنية، إلى جانب محدودية نفوذ الحكومة الفيدرالية في محيط مقديشو». وأضاف أن «فرض حظر شامل على تجارة الأسلحة في بلد مثل الصومال، يعاني منذ عقود من الانفلات الأمني وانتشار الأسلحة على نطاق واسع، قد لا يؤدي إلى نتائج ملموسة»، معتبراً أن «الأمر يتطلب خطة حكومية مدروسة وسلطة قوية لمواجهة تجار الأسلحة وإحالتهم إلى القضاء ومحاسبتهم». وشدّد جيسود على أن «محاولة الحكومة حصر تداول الأسلحة بيدها يقابله خوف شعبي لدى الصوماليين من التخلي عن أسلحتهم، نتيجة غياب السلطة عن بعض المناطق في البلاد، إلى جانب الصراعات القبلية التي تنعش تجارة الأسلحة».

من جهته، اعتبر المحلل السياسي في مركز الصومال للدراسات، محمد عثمان، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «قرار فرض حظر شامل على تجارة الأسلحة وتهريبها في البلاد خطة حكومية لصرف الأنظار عن حادثة الأسلحة المهربة في المناطق الحدودية مع إثيوبيا»، وذلك «في ظل مطالب بعض تيارات المعارضة مجلس الأمن بإعادة النظر بقرار رفع حظر السلاح المفروض عن الصومال كونه فشل في الحد من الأسلحة المهربة» ومكافحة انتشار الأسلحة في الصومال. وأضاف أن «شحنة من الأسلحة والذخائر بهذا الحجم لا يمكن لأي مجموعة أن تدخلها البلاد من دون علم السلطات الأمنية، إذ تشير بعض المصادر إلى أن السلطات الأمنية كانت على علم بها، وتهدف لتسليح مليشيات قبلية تساند الجيش قبل بدء المرحلة الثانية من العمليات العسكرية ضد حركة الشباب». وأشار إلى أن «الخطة الحكومية لتسليح المليشيات القبلية فشلت بعد تسرب المعلومات لمليشيات قبلية أخرى، حاولت نهب الأسلحة بعد مواجهات عنيفة مع قوات أمنية كانت تحرس الأسلحة، وهو ما أربك حسابات الحكومة التي لجأت أخيراً إلى عقد جلسة استثنائية وإصدار قرار بفرض حظر شامل على تجارة الأسلحة في البلاد». وأضاف أن الهدف من هذا القرار هو «إبعاد السلطات الأمنية عن علاقتها بهذه الأسلحة غير المشروعة التي دخلت البلاد من دون أن تمر عبر قنوات مجلس الأمن، التي تسمح للصومال بشراء الأسلحة والذخائر».

مزاولة البيع في النهار

شدد المحلل السياسي الصومالي، أحمد جيسود، في تصريح لـ«العربي الجديد»، على أن «السوق السوداء لتجارة الأسلحة منتشرة في العاصمة مقديشو، حيث يزاول التجار أعمال البيع والشراء في وضح النهار من دون أدنى خوف، ما يعكس مدى ضعف السلطات الأمنية للتعامل مع المتاجرين بالأسلحة بطرق خارج إطار القانون، ويسهم في تفاقم المخاطر الأمنية والأعمال الإجرامية التي قد تحدث في العاصمة مقديشو والأقاليم الصومالية».

■ الصواريخ التي انهمرت أخيراً على الجليل كان لها وقع مختلف تماماً، فقد كشفت خللاً كبيراً في القبة الحديدية، يحتاج الأمر تدقيقا لفهم أسبابه: هل أراح الإسرائيلي منظومات القبة كي لا يتم إرهاقها من قبل حزب الله قبل الرد الإيراني؟ أم أن الحزب استعمل صواريخ جديدة أسرع وأقوى انفجاراً؟

■ من زاوية النصر والهزيمة، إسرائيل حتى الآن لم تنتصر داخل فلسطين وانتصرت خارج فلسطين، وهذا يخدم بقاء نتنياهو نسبيا. الرد الإيراني قد يغير المعادلة. ولكن سباق الزمن بين الرد الإيراني وضربة جديدة لإيران قد يشكل عاملاً مهماً لمستقبل النصر والهزيمة بين الطرفين، وهذه وجهة نظر.

■ للأسف #روسيا تقوم بإجلاء سكان المناطق الحدودية التي ينوي الجيش الأوكراني تحريرها، وبالتالي لن يتمكن سكّان هذه المناطق من المشاركة في الاستفتاء الشعبي الذي تنوي حكومة #أوكرانيا إجراءه لتحديد الوضع السياسي والقانوني لهذه المناطق #كورسك #سودجا #كييف #موسكو

■ أميركا تخسر من سمعتها، كرائد للديمقراطية وحقوق الإنسان والمدافع الأول عن الحريات في العالم، تتحول إلى دولة مارقة، مساندة للإرهاب والتطهير العرقي في فلسطين... وبأسلحتها يقتل الأطفال والنساء والشيوخ في غزة، ويموتون جوعاً... من أجل أن يبقى المجرم النازي نتنياهو في السلطة.

■ ما يسعى إليه النظام في كييف هو تماماً ما يسعى إليه نتنياهو، أي استجرار تصعيد روسي بغض النظر عما سيحصل مع قواته في كورسك التي سيتم سحقها مع اكتمال التحشيد الروسي. زيلينسكس ونتنياهو مدركان لحقيقة أنهما سيدفعان ثمن أي تسوية، لذلك الحل بالنسبة إليهما هو التصعيد.

■ نتنياهو سلاحه الحالي هو زرع الخوف في قلب الفلسطيني حتى لا يكرّر طوفاناً جديداً، ولهذا أخرجوا فيديوهات التعذيب في السجون ويسمحون لقناة الجزيرة بنقل صور الأشلاء حتى تسكن هذه الصور في النفوس، لكن هيهات هم يحاولون منذ 80 سنة وكل مرة مقاومتهم في المنطقة تصبح أخطر وأصلب وبسلاح أقوى.

بريطانيا

وزيرة الداخلية تهاجم منتقدي الشرطة

> هاجمت وزيرة الداخلية البريطانية إيفيت كوبر منتقدي الشرطة، خلال تصديها لأعمال الشغب التي افتعلها أنصار اليمين المتطرف، وذلك في مقال صحافي

لندن ـ **ربيع عيد**

نشرت وزيرة الداخلية البريطانية إيفيت كوبر مقالاً في صحيفة ذا تلغراف مساء أول من أمس الأحد، انتقدت فيه ما سمته «السلوك المخزي» لكبار الساسة الذين سعوا إلى تقويض عمل الشرطة البريطانية، خلال الاضطرابات العنيفة وأعمال الشغب الأخيرة، التي اقترفها عناصر من اليمين المتطرف في أعقاب حادثة مقتل ثلاث طفلات طعناً في ساوثبورت، في 29 يوليو/تموز الماضي. وقالت الوزيرة إن البلاد بحاجة إلى «استعادة الاحترام لقوات الشرطة». وفي انتقاد ضمني لقيادة حزب الإصلاح في بريطانيا، قالت إنها لن تشارك في «السلوك المخزي» لأولئك الذين «سعوا إلى تقويض شرعية وسلطة الشرطة».

واختارت الوزيرة نشر مقالها في الصحيفة المحسوبة على التوجهات اليمينية والمحافظة، وغالباً ما تتبنى مواقف معادية للاجئين، على ما يبدو في رسالة منها للوصول إلى جمهور هذه الصحيفة. في المقال، انتقدت كوبر أيضاً أولئك الذين حاولوا تبرير أعمال الشغب تحت ستار أن الناس لديهم «مخاوف مشروعة». وجاء في مقال كوبر المنشور مساء الأحد: «كانت هذه الهجمات على المجتمعات المحلية وعلى الشرطة بالفعل، اعتداءً مخزياً على سيادة القانون نفسه. أولئك الذين يحاولون الإيحاء بأن هذا العنف يتعلق بالاحتجاج والشكوى، يقدمون الأعذار للمجرمين والبلطجية».

وأضافت أنه «لدى الكثير من الناس في جميع أنحاء بريطانيا آراء قوية بشأن القانون والنظام والهجرة والخدمة الصحية الوطنية. ولكنهم لا يلتقطون الطوب ويرمونه على الشرطة، أو ينهبون المحلات التجارية أو يحطمون السيارات، أو يهاجمون الناس بسبب لون بشرتهم، أو يشعلون النار في المباني وهم يعلمون أن هناك أشخاصاً بداخلها». كما وجّهت كلامها إلى السياسيين الذين استخدموا خطاب أن «الشرطة تتعامل بمعيارين»، قائلة «سنعمل مع الشرطة، بدلاً من مجرد إلقاء اللوم عليهم من بعيد، لمعالجة المشاكل ورفع المعايير. ولن ننخرط في النوع المخزي من السلوك الذي رأيناه من بعض كبار السياسيين والخبراء الذين سعوا إلى تقويض شرعية وسلطة الشرطة، في الوقت الذي احتاجوا فيه إلى دعمنا الكامل لاستعادة النظام في الشوارع». واختتمت كوبر مقالها بتأكيدها أن «هناك الكثير من إعادة البناء الذي يتعين القيام به في مجتمعاتنا، بعد الأضرار التي لحقت بها خلال الأسبوعين الماضيين. إن احترام الشرطة واحترام القانون واحترام بعضنا البعض هو المكان الذي يجب أن نبدأ منه».

وكانت صحيفة ذا تلغراف قد تعرضت لانتقادات بسبب تغطيتها لأحداث الشغب الأخيرة التي تلت حادثة الطعن، واتُهم فيها مسلم زوراً، علماً أن قاتل الطفلات بريطاني وهو ليس مسلماً. واعتبر العديد من المراقبين أن الصحيفة أعطت مساحة للأصوات التي كانت تبرر دوافع اليمين المتطرف للاحتجاج، فيما يتعلق بقضايا المهاجرين واللاجئين في بريطانيا. كما نشرت الصحيفة مقالاً مزيفاً مفاده أن رئيس الحكومة كير ستارمر، كان يفكر في إرسال مثيري الشغب من اليمين المتطرف إلى «معسكرات الاحتجاز الطارئة» في جزر فوكلاند (مالفيناس بحسب التسمية الأرجنتينية). وجاء في المقال المزيف الأسبوع الماضي، التي كتبها «مراسل إخباري كبير»، وفقاً لصحيفة ذا تلغراف، أن المعسكرات في جزر فوكلاند «ستُستخدم لاحتجاز السجناء من أعمال الشغب الجارية، لأن نظام السجون البريطاني قد وصل بالفعل إلى طاقته الاستيعابية».

وشارك مالك موقع إكس (تويتر سابقاً) إيلون ماسك المقال المزيف، إثر دخوله على خط الجدل الدائر على مواقع التواصل الاجتماعي في بريطانيا، إلا أنه بعد حوالي 30 دقيقة من مشاركة المقال على حسابه الشخصي على إكس حذفه. غير أن لقطة شاشة التقطها موقع بوليتيكس البريطاني، كشفت أن مشاركة ماسك للمقال المزيف حصدت نحو مليوني مشاهدة قبل حذفه. ولاحقاً نفت «ذا تلغراف» نشرها هذا المقال.

وجاء مقال كوبر، بعد أيام من ترؤس رئيس الحكومة كير ستارمر اجتماعاً طارئاً مع رؤساء الشرطة، أكد خلاله أنه يتوقع «أحكاماً صارمة» ضد مثيري الشغب قريباً، واصفاً تلك الاحتجاجات بأنها «بلطجة يمينية متطرفة».